بعض أوهام الايديولوجيا النيوليبرالية

" اقتصاد السوق " والخصخصة – كوصفات "ساحرة" لحل الازمات البنيوية في البلدان النامية !!

بين صراع المعاني داخل الخطاب الإيديولوجي المسيطر وحقيقة التجليات الملموسة

د.صالح ياسر

اقتصاد السوق ونماذجه

لابد من **التأكيد**، في بداية هذه الفقرة، على ضرورة **التمييز** بين مقولة **" السوق بشكل عام "** و **" السوق الرأسمالية "** التي **تفترض** تبادلاً قائماً على الإنتاج السلعي الرأسمالي. فالسوق هو **ميدان** التداول السلعي، وهو مقولة **ترتبط** بالعلاقات السلعية بشكل عام وبظهور ونمو الإنتاج السلعي الذي بلغ أبعاده الواسعة عند **تفسخ** الاقتصاد الطبيعي في المدينة والريف **وظهور** التقسيم الاجتماعي للعمل، **وتعمق** هذا التقسيم وتطورت أشكاله المختلفة. إن **الإنتاج السلعي**، أي الإنتاج الذي يكون **هدفه** المباشر المبادلة، هو **سيرورة طويلة المدى** يمتد تاريخها لقرون عديدة، سابقة للرأسمالية. ومن هنا **لا يجوز المطابقة** بين السوق والرأسمالية، لأن الرأسمالية ليست الإنتاج السلعي بشكل عام، بل هي مرحلة تاريخية محددة من تطور الإنتاج السلعي هذا. ولهذا ليس صحيحاً، من الناحية المنهجية، المطابقة بين السوق والرأسمالية، ذلك لأن السوق وكثافة المبادلات السلعية يمكن الاستدلال عليها في فترات سابقة على الرأسمالية بعشرات القرون [1].

إن **تطور** التقسيم الاجتماعي للعمل وتعمقه، **والتخصص** الإنتاجي الواسع، **وتطور** العلاقات السلعية – النقدية والروابط الاقتصادية بين مختلف مناطق البلد الواحد، كلها عوامل **أدت** الى **تبلور** السوق الوطنية الواحدة كامتداد وتبلور ونفي للأسواق المحلية المبعثرة. وينطبق هذا التحليل المكثف مع ظهور السوق الرأسمالية.

لقد **نشأت** السوق الداخلية الرأسمالية بفعل **نشوء وتطور** الرأسمالية، كتشكيل اجتماعي تاريخي قائم على **أنقاض** الإقطاعية وساعدته السيرورات المرافقة للتطور، مثل **تعمق** التقسيم الاجتماعي **والتخصص** والانهيار المتواصل للاقتصاد الطبيعي، **وفصل** المنتجين عن وسائل الإنتاج **والبلترة** المتعاظمة...الخ، الى أن **يتخذ** هذا السوق سماته المميزة له. وفي **القرن السادس عشر** ولدت **" السوق الرأسمالية العالمية "** التي هي **مجموعة** الأسواق الوطنية لبلدان العالم الرأسمالي الصاعد آنذاك، حيث **وحّدتها** التجارة الخارجية المتنامية باستمرار، وأسهمت في توطيدها فيما بعد **قوة** البوارج البحرية ونارها التي لا ترحم. لقد **اكتملت** معالم هذه السوق بصيغتها "المثلى" وأصبحت **تتطور** في **القرن التاسع عشر**، عشية **ظهور وتطور** نمط الإنتاج الرأسمالي **وإخضاعه** الأنماط الأخرى لمنطقه، **وتحوله** الى **اسلوب سائد** وذي بعد محلي وعالمي في آن. وعقب **تطور** الصناعة الآلية الضخمة في عدد من البلدان الأوربية والولايات المتحدة، ومع **انتقال** التشكيل الاجتماعي الرأسمالي الى مرحلة أعلى، **الاحتكار**، نشأت **السوق الرأسمالية العالمية الشاملة الموحدة** التي حكمت وتحكم في منطقها وقوانينها الصارمة، وخصوصاً قانون القيمة، مختلف بقاع العالم مخضِعة إياها لمنطقها الصارم [2].

---

[1] يمكن الحصول على معرفة أكثر تفصيلاً حول إشكالية السوق وتطوره التاريخي بالإطلاع على أي كتاب جاد من كتب الاقتصاد السياسي أو تاريخ الفكر الاقتصادي

[2] قارن : م.ميشجانوفسكي : **الاحتكار – الجزء الثالث** (وارشو: الكتاب والمعرفة، 1982)، وخصوصاً الفصول من 13 حتى 16 (باللغة البولندية).
M. Mieszczankowski (1982), *Monopol- tom 3*, Książka i Wiedza, Warszawa.

لابد إذن من **مواجهة** إشكالية السوق الرأسمالية مواجهة مباشرة داخل **دائرة** الإشكاليات التاريخية والسياسية المعاصرة، المرتبطة بالتشكيل الرأسمالي ذاته، وليس خارجه.

لابد، إذن، من **طرح أسئلة** تساهم في وضع هذا المفهوم (**السوق**) أمام محك النقد والمساءلة مما يتيح **زحزحة وفرز** العناصر المكونة له، وبالتالي **الانتقال** بالمفهوم وموضعه من مستوى المراوغة الى مستوى الفهم والجدل. إن تناولاً كهذا يفتح المجال من جديد لوضع هذه القضية موضع المساءلة والتفكير بها بهدوء، بعيدا عن صخب الإيديولوجيا الليبرالية الجديدة، وحتى لا يتم الاستمرار في ترديد الشعارات أو استعارة رديئة للمفاهيم أو المقولات دون إعمال العقل، وبالتالي ثمة ضرورة لكشف المغازي الأساسية للمزدوجة الشائعة سوق/ديمقراطية.
هكذا، إذن، فإن **الخلط** بين العلاقات السلعية بشكل عام والعلاقات السلعية الرأسمالية وتقديمهما كمترادفين، **وامتداد** التحليل ليطابق بين " **السوق** " كمقولة عامة و **"السوق الرأسمالية** " كمقولة خاصة **تعبر** عن الخاص (الرأسمالية)، إنما هو تناول **خاطئ** يعبر ببساطة عن ميكانيكية اقتصادوية لا تلحظ ولا تلتزم بالتمايزات الضرورية، منهجياً، بين العام والخاص دون احداث قطيعة بينهما، **وأهمية** ذلك في إنتاج المعرفة العلمية.

يتعين الآن **الانتقال** الى معالجة أكثر ملموسية للإشكاليات المرتبطة بـ "اقتصاد السوق" بحسب الوصفة " الليبرالية الجديدة "، أي اقتصاد مدار ذاتياً، ودون أي تدخل من قبل الدولة. سنسعى، إذن، لنبين بأن " اقتصاد السوق " بطبعته " الليبرالية الجديدة " ليس له أي رصيد في الواقع، بل هو مجرد **بنية نظرية** خالصة، بل وهم !

تاريخياً، يمكن القول أن القرن العشرين شهد هيمنة **شكلين تاريخيين** من الاقتصاد هما **"اقتصاد السوق"** في الرأسمالية و **" الاقتصاد المخطط "** في الاشتراكية، بالرغم من كل ما يثيره هذا **التمييز** من **ملاحظات**، على الصعيد المنهجي. وطبيعي أنه لا يمكن استيعاب هذا التمييز بمعزل عن الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي وحجم هذا الدور بالملموس.
وتأسيساً على ذلك يمكن أن **نعثر** في الأدب الاقتصادي المعاصر، الخاص بهذه القضية، على **مفهومين** هما ما يسمى بـ **" دولة العقلانية السوقية "** و **" دولة العقلانية التخطيطية "** [3].
في **المثال الأول** يتم **التأكيد** على أن السوق، بحسب عتلاته المجربة، **قادر** على **حل** جميع المشاكل التي **تعترض** السيرورات الاقتصادية، وبالتالي فإن **وظيفة** الدولة يجب أن **تنحصر** في **الضبط regulation** ، أي بالتأثير غير المباشر، وخصوصاً في تلك الحالات حيث يظهر **خطر** " تهديد فعلي للمصالح العليا للبلاد " أو لمختلف فئات المجتمع. كما يتعلق الأمر، بحسب هذا المفهوم/التصور، بضرورة **التخلي** عن حفز النمو الاقتصادي ذاته من طرف الدولة، إذ يتضمنه السوق ذاته، وتسمى الدولة هنا بـ **" الدولة الضابطة أو الناظمة ".** وبحسب هذا **التصور** فإن هذه الدولة، دولة العقلانية السوقية، **تنشغل** بتنظيم أشكال وإجراءات المنافسة الاقتصادية، في حين لا تنشغل بالمضمون المادي النشاط الاقتصادي [4].

وعلى العكس من ذلك فإنه يجري، في **المثال الثاني**، التأكيد على **تفوق** " **العقلانية التخطيطية** "على" **العقلانية السوقية** "، وارتباطا بذلك فإن قضية التطور لا يمكن أن تكون مرهونة بالقوى العفوية للسوق. وبحسب هذا الطرح فإن **المهمة** الرئيسية للدولة تصبح هنا، **ترقية** هذا التطور ودفعه. **تنشغل** دولة **"العقلانية التخطيطية"**، إذن، **بالحقل المادي**، بالأهداف الاقتصادية الاجتماعية للتطور.

---

[3] Ch.Jonson : *MITI and the Japanes Miracle The Growth of Industrial Policy 1925 1975*, Tokyo 1986, P.18
[4] Op, cit, p.19

إن هذا **التقسيم الثنائي** للعالم ظلّ يشتغل " نظرياً " حتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، ولم يعد له وجود الآن. وبدلاً من ذلك **تهيمن**، في الاقتصاد العالمي المعاصر، **آليات** اقتصاد السوق أو تلك الساعية الى بنائه أو إعادة بنائه وإعادة صياغة موقع الدولة في السيروروات الاقتصادية.

غير أنه بالرغم من هذا التحول فلا ينبغي **استخلاص** استنتاج متعجل حول وجود تصور محدد وموحد لمفهوم " اقتصاد السوق" بصيغته الرأسمالية، حيث **تشير** التجربة التاريخية الى أن هذا الاقتصاد يظهر بتجليات متنوعة، إذ نستطيع أن **نميز** أو نفرز **نموذجين متعارضين، ومعيار التمييز** بينهما هو **الدور** الذي **تلعبه** الدولة في حقل الاقتصاد وحقل تدخلها المختلف.

يمثل **النموذج الأول** لاقتصاد السوق ما يسمى **باقتصاد السوق الموجهة (المنضبط)** مع تدخل محدد للدولة، ويسمى كذلك **بالنظام التأشيري**، حيث يتم بموجبه تسيير الاقتصاد أساساً وبشكل رئيسي بوسائل التوجيه غير المباشر، وذلك عن طريق العتلات المالية وما يماثلها.

أما **النموذج الثابتي** لاقتصاد السوق **فيلغي نظرياً، تدخل الدولة**، وينطلق من **قناعة مطلقة** بطابع الضبط الذاتي لاقتصاد السوق. **يعتقد** أنصار هذا النموذج أن كل **تدخل** للدولة في العمليات الاقتصادية إنما **يعرقل** ظروف المنافسة، التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي، أو يضر بها على الأقل، مما يتسبب في **عرقلة** (أو كبح) النشاط العفوي للميكانيزمات السوقية. **يسمى** هذا **النموذج** كذلك بـ " **اقتصاد السوق المدار ذاتياً أو اقتصاد السوق الحرة** " [5].

يطابق هذين النموذجين لاقتصاد السوق **تياران فكريان** في النظرية الاقتصادية المعاصرة في البلدان الرأسمالية. **التيار الأول** هو **التيار ما بعد الكينزي أو الكينزي الجديد**، أما **التيار الثاني** المقابل للنموذج الثاني، فهو **التيار الليبرالي الجديد**. إن التيار الأخير يمثل **رد فعل ناقد** على مفهوم **كينز**، المطروح في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين، **ويرفض** فكرته حول التدخل الحكومي.

غير أنه يتعين **التأكيد** على حقيقة أن العلم **يرفض** طرحاً كهذا، أو صيغة : **أما – أو**، ذلك لأن العالم معقد بما فيه الكفاية، لذا فمن الممكن **تعايش** عدة عناصر من النموذج الأول والنموذج الثاني، مما يخلق **لوحة متنوعة** من مختلف الحلول. ثم أن هذا **التقسيم** (النظري) **يبتعد** عن الممارسة الاقتصادية العالمية، ذلك أن أي من النماذج لا يظهر بصيغة صافية في الواقع. ومن هنا فإن **الخلافات** والسجالات المتواصلة بين أنصار هذه النماذج إنما هي، في الكثير منها، خلافات ذات **طبيعة إيديولوجية تبريرية** وليس علمية. كما أنه حتى لو كان لهذا التقسيم الثنائي تعليل محدد في حقل الاقتصاد، فإنه لا يمكن القبول به أو استخدامه في حقول الحياة الاجتماعية المتنوعة، الثقافية، العلمية، المعتقدية...الخ.

وفي مثل هذه الظروف فإن **شعار** "اقتصاد السوق" لا يكفي بحد ذاته، بل يجب دائماً **الإجابة** على **السؤال** التالي : **حول أي نسق لاقتصاد السوق يجري الحديث، هل حول اقتصاد للسوق مع تدخل محدد للدولة، أم هو اقتصاد مدار ذاتياً، أي طبقاً للنشاط العفوي للأليات السوقية ؟** ونظراً لأن النموذجين **يختلفان** عن بعضهما البعض، في جوانب مختلفة، فإنه سيكون من الصعب فهم جذور ومعنى اختلاف ميكانيزمات التسيير والحلول المطروحة في هذا المجال بدون فهم خاصية كل منهما.

نموذج اقتصاد السوق الموجه

يشتق هذا النموذج من **التراث الكينزي** (نسبة الى الاقتصادي الانكليزي اللورد **كينز**)، وإن كان يمتد بأصله الى عمق الماضي. إنه يقوم على **فرضية** قوامها **فشل** أو قل على وجه الدقة **عدم جدوى** الميكانيزمات السوقية والمنافسة الحرة في بعض الحقول ذات الأهمية الجوهرية بالنسبة للمجتمع. يتعين

---

[5] لمزيد من التفاصيل قارن : **أ.كاربينسكي: حقل تدخل الدولة في اقتصاد السوق المعاصرة**. وارشو 1992، ص 14 – 23 (باللغة البولندية).
Andrzej Karpinski (1992), *Zakres interwencji panstwa we wspołczesnych gospodarkach rynkowych*, Wydawnictwo Polskiej Akademii Nauk, Warszawa.

التأكيد هنا، منعاً لأي التباس على أن هذا النموذج **لا يهمل** دور السوق على العموم، وعلى وجه الدقة لا يهمل (أو يرفض) دور السوق من حيث قدرته على **تأمين** فعالية أعلى للإنتاج على صعيد مختلف المؤسسات الاقتصادية، أي على مستوى الميكرو اقتصادي أي الجزئي.

وحسب **اعتقاد** ممثلي هذا الاتجاه فإن **تدخل** الدولة يكون ضرورياً لأسباب عديدة من بينها إن اقتصاد السوق الى جانب محاسنه الكثيرة **لا يتيح عقلانية تامة** على مستوى الماكرو **macro** (على صعيد عموم الاقتصاد). وفي هذا المجال كتب الاقتصادي البولوني المعروف، **البروفيسور البولندي سادوفسكي** قائلاً : "إن السوق تفشل في العديد من الحقول الهامة للحياة الاجتماعية. فعلى سبيل المثال لم تنجح السوق في حقل العدالة الاجتماعية، المفهومة طبعاً ليس كعدالة التوزيع، بل كمساواة للفرص. السوق لا تتيح ذلك، بل أنها ليست في وضع يسمح بتحقيقه. ثم أن السوق تفشل في حقل استخدام الموارد الاقتصادية، لأنها تخلق بطالة لا تتوقف وذات طبيعة اجتماعية، وهذا هو عيبها الأساسي (...) كما لم تنجح السوق في حقل الاستقرار الاقتصادي، حيث تؤدي الى تذبذبات متواصلة وغالباً ما تقترن بعواقب هامة" [6].

في إطار نموذج " **اقتصاد السوق الموجه** " يمكن **تمييز شكلين أساسيين** للتدخل الحكومي، وذلك **ارتباطا بالهدف** الذي يسعى التدخل المذكور لتحقيقه عبر هذا الطريق، وكذلك **ارتباطا بطبيعة الموضوع** الرئيسي لاهتمام الدولة.

الشكل الأول للتدخل الحكومي، يرتبط **بتحقيق الهدف الخارجي**، إذ **ينصب** التدخل المذكور على **ضمان** تأمين متطلبات **المنافسة** في الأسواق العالمية **وتعزيز** الموقع الدولي للبلد الذي ينتهج مثل هذا الشكل من التدخل الحكومي. وتكاد **اليابان** تمثل **النموذج المثالي** لهذا النوع من التدخل.

أما **الشكل الثاني للتدخل الحكومي** فيرتبط **بتحقيق الأهداف الداخلية**. يتمثل **الهدف الأساسي** لتدخل الدولة هنا في **الحفاظ** على التفاوتات الاجتماعية عند مستوى مقبول، وضرورة **تأمين** الرعاية والدعم للفئات الاجتماعية ذات الدخول المتدنية أو شمول العاطلين عن العمل بـ "المظلة الاجتماعية" (نموذج دولة الرفاه). وتشكل **السويد** (وبعض الدول الإسكندنافية) **النموذج الأساسي** لهذا الشكل من التدخل الحكومي.

وكما تشير **التجربة التاريخية** فإن **حقل تدخل الدولة** يتعرض للتطور عبر الزمن، ويخضع لعمليات إصلاح متواصلة. إن إصلاحات هذا النسق، التي تحافظ على الدور الجوهري للدولة في الاقتصاد مع **تغيير** طرق هذا التدخل فقط، تسمى في الأدب الاقتصادي **بالضوابط الاصلاحية** [7]، كما تسمى هذه الإصلاحات بـ **" الإصلاحات التأشيرة السوقية ".**

إن **الإصلاحات** المطبقة منذ نهاية الثمانينات من القرن العشرين، في العديد من البلدان، التي **تعتمد** هذا المنهج، تهدف الى **تحسين** أداء العتلات المالية والاقتصادية الموجِهة للاقتصاد، غير أنه تحدث فيها، في الوقت نفسه، **تغيرات** أساسية. يتجلى **جوهر** هذه التغيرات في **الانتقال** من الضبط الهيكلي الى **تحديد** قواعد للسلوك في السوق [8] ، كما تتسع في الوقت نفسه الضوابط الهادفة الى تعديل ما يسمى بـ **"أخطاء السوق"**.

نموذج الضبط الذاتي أو موديل السوق الحرة

يمثل **نموذج الضبط الذاتي** نقيضاً لنموذج **اقتصاد السوق الموجه**. إنه **ينطلق** من **فرضية** قوامها أن السوق (وميكانيزماته) يؤدي، آليا، الى حل مختلف المشكلات التنموية. وارتباطا بذلك يكون من

---

[6] راجع:**ز. سادوفسكي : السوق والتدخل الحكومي**. مجلة "***الإقتصاد القومي***"، العدد 1989/1، ص 4 (باللغة البولندية).
Z. Sadowski, Rynek a interwencjouizm panstwowy, *Gospodarka Narodowa*, 1989, nr. 1

[7] أنظر : J.Kay and J.Vickers: Regulatory Reform in Britain, *Economic Policy*, October 1988

[8] قارن : أ.كاربينسكي : حقل تدخل الدولة .....، مصدر سابق، ص 20

الضروري **خلق** الشروط للحرية التامة لنشاط المكانيات السوقية. ومن هنا فإن هذا **الموديل** هو **مرادف معاصر** للمبدأ السميثي (نسبة الى "اب الاقتصاد الكلاسيكي" أدم **سميث**)**: دعه يعمل دعه يمر، واليد الخفية للسوق.**

وارتباطا بالطرح السابق فإن **جوهر** هذا النموذج **يتجلى** بالسعي الى **"طرد"** الدولة من الحقل الاقتصادي، **وتقليص** دورها في الهياكل الارتكازية، التي تسهل نشاط المؤسسات الخاصة وتطور المنافسة، كما **يسمى هذا الموديل بالموديل الليبرالي الجديد** [9].

غير أنه يتعين **الإشارة** الى أن هذا المفهوم للسوق الحرة (بصيغته المتطرفة) يمثل **بنية نظرية خالصة** وليس **بنية** تشتغل في الواقع الملموس. إنه **موديل نظري صافي**، وهو بهذه الصورة لم يتحقق حتى في البلدان التي تدعي **تطبيق** المذهب الليبرالي الجديد، مثل **الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا**. إن أيا من البلدان الرأسمالية المتطورة لا يسود فيه اقتصاد السوق الحرة بصيغته الخالصة، إذ يلاحظ **اشتغال** لآليات السوق المقترنة بضبط متعدد الجوانب لتلك الآليات من طرف الدولة. وبالرغم من **النزوع** المتصاعد لتقليص هذا الضبط الدولاني (نسبة الى دولة)، ورغم **الجنوح المتصاعد** نحو **الخصخصة privatization** ، فإن الضبط هذا مازال يعمل، وفي بعض الحقول يشتغل بقوة. إن الواقع يقدم لنا، إذن، ليس اقتصادا سوقياً بحسب الوصفة الليبرالية الجديدة، بل **اقتصادا مختلطاً**، حيث اقتصاد السوق مقروناً بتدخل حكومي ملحوظ في قطاعات متعددة. ويعني ذلك أن الأمر لا يتعلق، في الممارسة بتدخل أو عدم تدخل الدولة، فمثل هذا الأمر حسمته التجربة التاريخية، بل أن القضية تتعلق بالفرو قات في حجم وأشكال التدخل الحكومي هذا.

إن **خصوم** النموذج الليبرالي الجدد يطرحون **الفكرة** القائلة بأن مفهوم **"السوق الحرة"** أو **"المدارة ذاتياً"** هو مفهوم ينتمي الى الماضي، أو لحقل النظرية الصرف، وقد **تجاوزه** التاريخ والواقع، وهم بذلك ينكرون اشتغال سوق كهذه في الظروف المعاصرة. إن العبارات التالية تؤكد هذه الأطروحة : " *إن السوق المدار ذاتيا قد بدأ بالموت مع بداية هذا القرن. وقد كانت الحرب العالمية الأولى تمثل المعلم الذي لا يخطئ لمرضة المميت هذا، في حين كانت الأزمة الاقتصادية 1929 – 1933 تمثل رصاصة الرحمة. يتمثل السبب في ذلك في أن السوق المدار ذاتياً يتضمن العديد من العناصر الطوباوية*" [10].

لقد كانت قضية **اختيار** الشكل المحدد لتدخل الدولة، في اقتصاد السوق الرأسمالية، موضوعاً لسجالات ساخنة في سنوات الثمانينات من القرن العشرين، وانتقلت من حقل النقاشات النظرية الصرفة الى حقل الممارسة الاقتصادية الملموسة. فقد **احتدمت** هذه النقاشات واتخذت **أبعاداً** جديدة في سنوات الثمانينات، إي لحظة **انتقال السلطة الى المحافظين في الولايات المتحدة (ريغان) وبريطانيا** (*Thatcher*). ففي هذه السنوات بدأ **الليبراليون الجدد** بتطبيق مذهبهم المتطرف في الممارسة الاقتصادية. وقد بلغت المناقشة حدتها في بداية التسعينات من القرن العشرين، وخصوصاً في الولايات المتحدة تحت **تأثير** المخاطر التي خلقتها **اليابان** أمام الاقتصاد الأمريكي، والتي لم يستطع الأمريكان تذليلها في ظروف سيادة المذهب الليبرالي الجديد [11].

وقد **تغذى** السجال السابق بالنقاشات التي كانت تدور حول ما يسمى بـ **" المعجزة اليابانية "**. فمن المعلوم أن هذا البلد قدم مثالاً لأهم نجاح اقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا فإن **نتائجه** استخدمت بمثابة **حجة** لصالح كل من أنصار النموذجين السابقين. فأنصار **التدخل الحكومي** يرجعون

---

[9] لمزيد من التفاصيل حول هذا المذهب قارن **:م.بيلكا : المذهب الإقتصادي الإجتماعي لميلتون فريدمان**، وارشو 1986، وخصوصاً الفصلين الأول والثاني (باللغة البولندية)

[10] Conference in Budapest 1998,p.1 J.Kovacs: *Regulative planning* , Referat in UNESCO

[11] قارن **م.بيلكا : الريغانية – نجاح أم فشل ؟** وارشو 1991، وخصوصاً الفصل الرابع، ص 108 ولاحقاً (باللغة البولندية).

النجاح الياباني في الحقل الاقتصادي الى السياسة الصناعية والدور الفعال للدولة، في حين يرجع أنصار **المذهب الليبرالي الجديد** ذلك الى النشاط العفوي لأليات السوق !.

نموذج "**اقتصاد السوق الاجتماعي**" ... **مناورة مفاهيمية أم "طريق ثالث"!!**

بداية يمكن القول إن "**اقتصاد السوق الاجتماعي**" هو مصطلح اشكالي بسبب التناقض الكامن في بنيته حيث يجمع بين شقي الرحى: "السوق" و "الاجتماعي". ومصدر التناقض يكمن في أن **السوق في الأساس ليست اجتماعية** حسب مفاهيم الليبرالية القديمة والجديدة، وهي بالتالي **تنافسية و "اقتصادية"** في معاييرها، فمن يمتلك قدرة شرائية يستطيع الشراء والبيع، ومن لا يملك شيئا لا يقبل في التعامل في السوق. من هنا فالسوق ليست اجتماعية ولا تتعامل حسب الحاجات أو الحقوق. ومن جانب آخر هي – أي السوق - **تمييزية وانتقائية**، أي انها منحازة الى "الأقوى" و "الأقدر" وهي بالتالي ليست ديموقراطية كما أنها ليست عادلة [12].

اما مفهوم "**الاجتماعي**" هنا فيمكن اختصاره بتدخل الدولة لتوجيه بعض الانفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهذه اهداف لا تكترث بها آليات السوق الطليقة. وبهذا المعنى فإن المقصود هنا بتعبير "**اجتماعي**" - حسب منظري "اقتصاد السوق الاجتماعي" - هو [13] :

- حماية المنافسة الاقتصادية في السوق وتفعيل آلياتها.
- محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل ولو نسبيا.
- اعتماد آليات السوق لتكون عنصرا هاما في تحقيق الضمان والتوازن الاجتماعي.
- العمل على تامين حقوق الانسان المثبتة بموجب الشرائع الدولية.

تتيح الملاحظات السابقة بلورة **الملاحظات** التالية:

- ان "اقتصاد السوق الاجتماعي" ينطلق من مبادئ اقتصاد السوق ويعمل وفق آلياته من حيث تخصيص الموارد والمنافسة والحرية للمستهلكين والمنتجين، مع تحقيق التوازن والضمان الاجتماعي وخاصة للطبقات الكادحة، وذلك من خلال دور الدولة في المراقبة والتدخل الايجابي مع حالات فشل السوق.

هكذا إذن فان اقتصاد السوق الاجتماعي يقوم على فكرة **التفاعل** بين (الأسواق وحركتها) و (الدولة وتوجهاتها)، أي الاعتراف برؤية متوازنة لدور الدولة والأسواق واعتبارهما شريكين يجب أن يتعاونا لتحقيق مصلحتهما. أمَّا **طبيعة** هذه الشراكة فتتوقف على أهداف ومستوى تطور النظام السياسي الاقتصادي. ولذلك توجد **عدة أشكال** لاقتصاد السوق الاجتماعي :

* فهناك **الصيغة اليابانية** التي تعتمد في إدارة اقتصادها على (التوجيه الإداري)؛
* كما توجد **الصيغة الألمانية** القائمة على اعتبار أن العمال وأصحاب العمل هم "**شركاء اجتماعيون**". ومن مسؤوليتهم زيادة المردودية وهذا ما عبرَّ عنه المستشار الألماني الاسبق (شرويدر) بـ "الميثاق الاجتماعي"؛
* أما **الولايات المتحدة الامريكية** وباعتبارها أكثر رأسمالية من الدول الأخرى، فمفهوم "الشراكة الاجتماعية" ليس مهما هنا، ولهذا فإن دور النقابات العمالية فيها محدود وأقل من غيرها.

---

[12] قارن: د .نبيل مرزوق، "**دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي**"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة، دمشق 2005/11/28. متاح على الرابط التالي: http://www.syrianeconomy.org

[13] Pascha, Werner. *On The Relevance of German Concept of "Social Market Economy" for Korea*, paper prepared for the 9th international conference of the academy of Korea studies on "100 year s of modernization in Korea: toward the next century, Seoul, June, 26 to 28, 1996, p 49.

- وبما ان اقتصاد السوق الاجتماعي هو شكل من اشكال اقتصاد السوق فهو بهذا المعنى ليس مرحلة انتقالية الى اقتصاد السوق الحرة (لأنه ينطلق اصلا من مبادئ اقتصاد السوق ذاتها ويعمل وفق آلياته) أو الى الاشتراكية.
- انه محاولة للتوفيق بين متناقضين في العملية التنموية وهما **آلية السوق** المبنية على الربح، والتنافس والاهداف الفردية من جهة، **والعدالة الاجتماعية من جهة اخرى**.
ويعبر الجدول رقم (1) عن **الفروقات** بين اقتصاد السوق الحرة واقتصاد السوق الاجتماعي.

جدول رقم (1)
الفروقات بين اقتصاد السوق الاجتماعي واقتصاد السوق الحرة

اقتصاد السوق الاجتماعي	اقتصاد السوق الحرة
التركيز على التوازن بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية	اولوية الاهداف الاقتصادية
التركيز على حقوق الانسان	التركيز على الحرية الفردية
التوازن بين الانتاجية والاهداف الاجتماعية	التركيز على الانتاجية
التدخل المنظم للدولة في الاقتصاد	حياد الدولة تجاه السوق
توسيع دائرة الضمان الاجتماعي	تضييق دائرة الضمان الاجتماعي على الحقوق الاساسية

Source: Sperling, S. *Easy Guide to Social Market Economy*, Friedrich Ebert Stiftung, Indonesia, 2004, 958 P.

ومن الضروري التأكيد هنا على ان **العلاقة** بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاجتماعي لا يجوز التعامل معها باعتبارها علاقة جامدة بين مكونيها بل يجب النظر اليها في جدليتها وتأريخيتها، بمعنى انها محكومة بالزمان والمكان. فهي في فترة "الحرب الباردة" غيرها في فترة العولمة الرأسمالية، وهي في المناطق والبلدان الرأسمالية الصناعية المتطورة غيرها في البلدان النامية. بل إن هذه المعادلة، وكما اشرنا سابقا، محكومة بالتناقض بين طرفيها: **الاقتصادي** الربحي فردي النفع المحدد بالسوق الرأسمالية، وطرفها الآخر –**الاجتماعي** - جماعي المنفعة المحدد بأولوية المجتمع على السوق.
ولابد من التذكير هنا بأنه ومن الناحية التاريخية كانت العلاقة بين العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية تحل على حساب أحد طرفي المعادلة، فأي رفع لمستوى العدالة الاجتماعية كان يرافقه تصور أنه يؤدي إلى انخفاض الفعالية الاقتصادية والعكس صحيح.
وإذا كان في السابق، وبسبب المستوى المتدني لتطور القوى المنتجة، أنه بالإمكان الفصل بين ضرورتي العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية، إلا أنه اليوم، يتضح مع الوقت أن هذين العاملين يندمجان في بعضهما البعض، وأصبح أحدهما يتطلب الآخر، وانخفاض وضعف أحدهما يؤدي تلقائياً إلى ضعف وتراجع العامل الآخر. لذلك تصبح العدالة الاجتماعية بمفهومها الضيق (الأجور وعلاقتها بالأرباح) ومفهومها الواسع (مستوى المعيشة ونوعيتها) جزءاً مكوناً وفاعلاً في عملية الفعالية الاقتصادية، كما أن الفعالية الاقتصادية بتطورها تؤمن أرضية تأمين حاجات العدالة الاجتماعية [14].
والحقيقة أن التجربة التاريخية كانت تحتوي المثالين: مثال **التفاعل** الصحيح بين طرفي المعادلة ومثال **الاختلال** بينهما على حساب كليهما أو لحساب أحدهما.

وهنا ثمة سؤال يطرح نفسه وهو: ماهي علاقة اقتصاد السوق، حتى لو كان اجتماعياً، بأشكال الملكية المختلفة (خاص، دولة، عام، إلخ)؟

يحاول البعض أن يتنصل من هذا الموضوع، كي يبقى الطابع الاجتماعي لاقتصاد السوق معومّاً؟ والمقصود بالاجتماعي هنا هو: **مصالح أية طبقة/فئة اجتماعية** يجب أن يخدم في ظل وجود مصالح

[14] قارن: قدري جميل، **"السياسات الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي"**، متاح على الانترنيت على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=59347

متناقضة في المجتمع يستحيل التوافق فيما بينها؟ أي بكلام آخر: **كيف يجري توزيع الدخل القومي في المجتمع؟** وفي نهاية المطاف **ماهي العلاقة بين الأجور والأسعار؟** لذلك يبقى الكلام عن اقتصاد السوق الاجتماعي بلا معنى، إذا لم يلامس أشكال الملكية التي تؤثر على طريقة توزيع الدخل [15].

واستنادا الى الملاحظات اعلاه يمكن القول إن مفهوم "اقتصاد السوق الاجتماعي" هو من حيث الجوهر **محاولة للتوفيق** بين قوانين الاقتصاد الحر كما عرفتها الرأسمالية وبين مبادئ تناقضها تتعلق بالجانب الاجتماعي، حيث تحتل مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والضمانات الصحية والتعليمية المرتبة الأولى من سلم الاهتمامات. وهذا ما دفع بعض الباحثين الى اعتباره أشبه بمحاولة لخط **"طريق ثالثة"** بين الرأسمالية والاشتراكية تتميز باستمرار حضور الدولة والقرار السياسي في صياغة ومراقبة العلاقة بين التنافس والتضامن وبين وحشية السوق والعدالة في الحياة. ولهذا يسمي البعض هذا الخيار بـ **"الليبرالية المنظمة"** وآخرون يطلقون عليه **"الرأسمالية الملطفة"**.

ليس هدف هذه الفقرة تقديم تعريف لـ "اقتصاد السوق الاجتماعي"[16] بل نود الاشارة هنا الى انه و بسبب طابعه الاشكالي فقد قدمت العديد من التعاريف لتوضيح ما المقصود به، فمنها القائل بأنه اقتصاد السوق (الحر) الذي تتدخل الدولة فيه لمعالجة حالات فشل السوق (وهو مفهوم تروج له المؤسسات الرأسمالية المالية الدولية بعد حالات الفشل الذريع لبرامج "التكييف الهيكلي" وتنامي حركات الاحتجاج الاجتماعي في الدول التي طبقت هذه البرامج). وهناك من يرى بأنه "التحول الى آليات السوق مع تجاوز الانعكاسات الاجتماعية السلبية لهذه التحولات، وخاصة ما يتعلق منها بعمليات الافقار والتهميش والبطالة" [17]. ويذهب آخرون بعيدا فيعرفونه على أنه "تشكيلة اجتماعية تعطي أهمية أساسية لقوانين السوق القائمة على العرض والطلب، وهذه التشكيلة تتأقلم مع قوانين السوق اذا كانت جيدة وتحاول تعديلها اذا كانت سيئة" [18].

وبحسب المفكر الاقتصادي السوري الراحل **د.عصام الزعيم**، يمكن اعتبار اقتصاد السوق الاجتماعي **اقتصادًا مختلطًا** يجمع الدولة والقطاع الخاص **وهجينًا** يجمع السوق والمجتمع يأخذ مقومات له من نظام السوق وأخرى من نظام الرعاية والتنمية الاجتماعية. لكن آلية تطبيقه تختلف بين دولة وأخرى . وكانت المشكلة وما تزال هي حسم الخيار الاقتصادي لكن هذا لا يعني أن الخيار لا بد أن يكون أحاديًا بل على العكس إنه يكون خيارا مركبا أي يجمع بين آلية السوق القائمة على التنافس والربحية وغائية التنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية [19].

ولهذا يمكن القول إن مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي، ليس تعويذة قادرة بلمسة ساحر على إيقاف قوى السوق المحلية المنفلتة والمتوحشة والمرتبطة بقوى السوق العالمية، فالشكل النهائي والملموس له ستحدده على الأرض محصلة صراع القوى الاجتماعية المختلفة، والذي يجري في بيئة إقليمية وعالمية غير ملائمة مؤقتاً للقوى النظيفة في جهاز الدولة والمجتمع.

وتتباين عادة التطبيقات التفصيلية لاقتصاد السوق الاجتماعي. ووفقا لذلك يمكن تمييز **أربعة نماذج** أساسية:

1. النموذج الياباني؛

---

[15] قارن: قدري جميل، **"السياسات الاجتماعية واقتصاد السوق الاجتماعي"**، مصدر سابق

[16] لمزيد من التفاصيل حول المفهوم قارن: Sadowski Zdzisław, „*Społeczna gospodarka rynkowa*", Polskie Towarzystwo Ekonomiczne, Warszawa, 2003.

[17] د .نبيل مرزوق، **"دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي"**..، مصدر سبق ذكره.

[18] حيان سليمان، **"اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق"**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية – ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة، دمشق، 2005/11/29، ص 2. متاح على الرابط التالي: http://www.syrianeconomy.org

[19] لمزيد من التفاصيل قارن: عصام الزعيم، **"اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية"**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية – ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة، دمشق 2005/11/22، ص 6. متاح على الرابط التالي: http://www.syrianeconomy.org

2. النموذج الألماني؛
3. ونموذج الدول الاسكندنافية، وخصوصاً السويد؛
4. وأخيراً النموذج الصيني الذي سمي بـ "اقتصاد السوق الاشتراكي".

ولابد من التذكير هنا الى أن بعض هذه النماذج (نموذج الرعاية الاجتماعية أو دولة الرفاه) نشأت في قلب الصراع بين نظامي الرأسمالية والاشتراكية و "الحرب الباردة" خلال المرحلة السابقة من العولمة الرأسمالية غير المطلقة وسوقها الدولية غير الشاملة [20].

ومن المفيد الاشارة هنا الى ان بعض هذه النماذج حققت نجاحات. ولكن في الفترة التي اعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك المعسكر الاشتراكي تعرض هذا النموذج وتحديداً دور الدولة لهجوم عنيف من صقور الليبرالية الجديدة، غير أن ما أسفرت عنه تجربة تطبيق النموذج النيوليبرالي من عواقب كارثية، والتي تفجرت وتمظهرت في ازمة مالية ثم تحولت الى أزمة عميقة في عام 2008 (ولا تزال)، أعادت الاعتبار لاقتصاد السوق الاجتماعي مرة أخرى باعتباره أحد الخيارات لمواجهة الازمة وآثارها.

العودة الى الجذور

من اجل وضع "اقتصاد السوق الاجتماعي" في موقعه الصحيح، تقتضي الضرورة المنهجية والتاريخية التأكيد على أنه يعود، في سياقه المفهومي، إلى الليبرالية (كفكرة وكنظام)، إذ انبثقت من "الليبرالية" نماذج اقتصادية وسياسية متعددة، خصوصاً، الليبرالية الكلاسيكية، والليبرالية الحديثة (المنظّمة). وتختلف الليبرالية **المنظمة** عن الليبرالية **الكلاسيكية**، من خلال نموذج (الاقتصاد الحر) لعلاقة الدولة بالحياة الاقتصادية، حيث يرفض أنصار الليبرالية المنظمة اقتصاد "دعه يعمل، دعه يمر" الذي طرحه الاقتصادي الكلاسيكي **آدم سميث**، ودور الدولة الراعية للأمن فقط، فالدولة تناط بها مهمة تحقيق الإطار والمناخ، الذي يسمح بإطلاق الحياة الاقتصادية، وضمان المنافسة [21].

نشأ فكر "اقتصاد السوق الاجتماعي" من مشاعر الخوف، بعد الحرب العالمية الأولى ومآسيها، على انهيار الدولة، وأتى كردة فعل على عدد من التجارب السابقة، طاول بعضها مجمل العالم الغربي الصناعي في حينه، وكان بعضها الآخر خاصا بألمانيا.

وبالمعنى التاريخي المباشر، نشأ هذا الفكر في كنف (جمهورية فايمر) [22] القلقة، وأتى في مواجهة كل من المرحلة البسماركية السابقة، والفكر الاشتراكي الماركسي، والتوجهات النازية السياسية والاقتصادية.

يأتي "اقتصاد السوق الاجتماعي" كما قدمه **الفريد مولر – ارماك** "ALFred - ArmacK Muller" ولودفيغ إيرهارد "Ludwig-Erhard" وقد تم صياغته في تحليلات نظرية على يد "مدرسة فرايبوك". فالليبرالية المنظّمة التي انبثقت عن هذه المدرسة، تعني أن مختلف مجالات الحياة الفردية، لا توجد منعزلة عن بعضها، لا يمكن صياغتها وفق مبادئ وقواعد متناقضة، لأن تشابك وتداخل النظام العام، يفترض التنسيق بين مختلف أجزائه وعناصره المكونة له، والتي يمكن أن تعمل عملها، فيما إذا تم صياغة مجمل مبادئ وقواعد هذا النظام، بشكلها المتكامل مع بعضها البعض.

قدم **مولر – ارماك** في البداية فكرته، ليوحد ويجمع (اشتراكية اكثر مع حرية اكثر)، وفيما بعد ليوحد ويجمع (مبادئ حرية السوق مع مبادئ التوازن الاجتماعي) [23]. وقد عبر عن افكاره وبرنامجه عام 1946

---

[20] لمزيد من التفاصيل قارن: صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي لنماذج دولة الرفاه**، ستوكهولم، 2022 (نسخة الكترونية).

[21] عدنان سلمان، **"اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية** (دمشق: دار الرضا للنشر، 2005)، ص 348.

[22] جمهورية فايمَر (بالألمانية: Weimarer Republik) هي الجمهورية التي نشأت في ألمانيا في الفترة من عام 1919 إلى عام 1933 كنتيجة للحرب العالمية الأولى وخسارة ألمانيا الحرب. سميت الجمهورية الناشئة باسم مدينة فايمر الواقعة بوسط ألمانيا والتي اجتمع بها ممثلو الشعب الألمانى في العام 1919 لصياغة الدستور الجديد للجمهورية والذي اتبعته الجمهورية حتى العام 1933 حين تمكن الزعيم النازى أدولف هتلر من إحكام سيطرته على مقاليد الحكم في برلين بعد توليه منصبى المستشارية ورئاسة الجمهورية. اعتبر المؤرخون هذا الحدث نهاية جمهورية فايمر. لمزيد من التفاصيل قارن:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D8%A7%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%B1

[23] Joerges; Christian; Rodlflorian, *Social Market Economy as Europe's Social Model*, European University institute, Italia, 2004, 1521.

حول اقتصاد السوق الاجتماعي في كتابه الموسوم: " **اقتصاد مخطط واقتصاد سوق"**، حيث عرض فيه المبدأ الاساسي الذي يجب ان يقوم عليه اقتصاد السوق الاجتماعي [24].

هكذا نشأت مدرسة "اقتصاد السوق الاجتماعي" وفق روادها كمحاولة لبعث الليبرالية، حيث أطلقوا عليها اسم **"الليبرالية الجديدة"**، وهي طبعا غير **"النيوليبرالية"** المعروفة في الوقت الحاضر، واسمها الأصلي الأصلي هو الأوردو ليبراليزم، (ordo liberalismus) أي **الليبرالية الانتظامية**، وهي تقوم على **المزاوجة** بين **فكرتي الانتظام والليبرالية.** والليبرالية التي تدعي إحياءها هي **ليبرالية الكلاسيكيين في نهاية القرن الثامن عشر** التي تبرز فعلا بعض نقاط التشابه معها: فهي **أولا** مبنية على فكر يشتمل على البعدين الفلسفي والاقتصادي معا، وهي **ثانيا** نخبوية التوجه، تتوخى التأثير في الأحداث من خلال تأثيرها في النخب، وهي **ثالثا** تبشيرية، يبذل مروجوها جهودا مركزة لتوسيع دائرة مؤيديها في الجامعات والنشر والمحاضرات.

ما هي عناوين هذه المدرسة؟

يمكن استعراض **ابرز** عناوين هذه المدرسة باختصار كالتالي [25] :

على المستوى الاقتصادي، تقول إن **الليبرالية ليست تلقائية أو فطرية أو طبيعية لدى البشر**، بل هي نظام مبني إراديا وتاريخيا. وتضيف هذه المدرسة شارحة ان الليبرالية الفطرية، إذا تركت تسير على هواها تنتهي بسرعة وبالضرورة إلى الدمار والتقهقر. لذا فإن ثمة حاجة مطلقة لحماية الليبرالية من الانحراف الذي تنحو إليه تلقائيا، ولإقامة أنظمة اجتماعية تحيط بالحرية الاقتصادية وتنظم عملها من جهة، وتعير مسألة التعويضات الاجتماعية اهتماما دائما، من جهة ثانية .

على المستوى الاجرائي، ترجم رواد "اقتصاد السوق الاجتماعي" مقاربتهم إلى نهج محكم يرتكز الى "دستور اقتصادي" مضمن في الدستور السياسي، وقوامه **تحقيق المنافسة** معيارا أساسيا لكل سياسة اقتصادية. ومن أبرز "المبادئ التأسيسية" لهذا الدستور: ثبات النقد، وحرية دخول الأسواق، واستقرار السياسات الاقتصادية لتسهيل الاستشراف والاستثمار.. إلخ. ويميز رواد "الأوردو ليبرالية" بدقة في عمل السلطات العامة بين الأعمال التي تطول الأطر (كل ما يحيط بالحياة الاقتصادية) وتلك التي تطول المسارات (الحركة الاقتصادية بذاتها).

على الصعيد الفلسفي، تقول إن **الليبرالية نظام اجتماعي وليست قيمة فردية**، لأنها لو كانت كذلك لفرضت ذاتها من دون حاجة إلى تأطير مجتمعي. بل يذهبون إلى أبعد من ذلك، ويقولون إن الحرية ليست قيمة خلقية مطلقة، فالقيمة المطلقة هي الانتظام الاجتماعي، والحرية الاقتصادية هي خير وسيلة لخدمة هذا الهدف العالي لكنها وسيلة من الوسائل.

اما **على الصعيد السياسي**، تؤدي هذه المقاربة، بمفارقة لافتة قياسا على بعض الاعتقادات السطحية السائدة، إلى جعل دور الدولة أساسيا وتأسيسيا في المجتمع. فالمسألة ليست مسألة إيلاء الدولة بعض المهام الاجتماعية، بل تكمن في **وضع أنظمة مجتمعية إرادية**. إذ تنعكس أولوية الأنظمة المجتمعية في عدد من المجالات. من أبرزها محاربة كل أشكال الاحتكارات، لاعتبارهم أن الليبرالية، على فضائلها الإجرائية - بحسبهم-، تولد الاحتكارات باستمرار، والاحتكارات تقتل الليبرالية وتعطل مفاعيلها المنشودة.

---

[24] Ozbideciler, Umut (2003), *Social Market Economy: on Inquiry into Theoretical Bases of German Model of Capitalism*, Middle East technical university, p. 1241.

[25] لمزيد من التفاصيل قارن: شربل نحاس، "اقتصاد السوق الاجتماعي نموذجا للبنان"، **"الموند ديبلوماتيك"**، العدد (6)، السنة الثالثة، يونيو 2009، ص 29 – 35. والمقالة مستقاة من محاضرة ألقيت ضمن ندوة نظمها المركز اللبناني للدراسات ومؤسسة كونراد أديناور، وعقدت في بيروت يومي 21 و 22 يونيو 2008.

الخطاب الليبرالي الجديد – الجوهر والتجليات الملموسة

بداية، يتعين التأكيد على أن **التحول** نحو مذهب الليبرالية الجديدة ليس " **بدعة** " نظرية داخل الاقتصاد السياسي المسيطر في البلدان الرأسمالية المتطورة بل يجب دراسته **انطلاقا** من **فرضية** بسيطة قوامها **أن هذا " التحول الفكري " هو نتاج الأزمة الاقتصادية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الرأسمالي منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، العشرين، بالرغم من كل مظاهر الفرح السياسي الغامر بانهيار القطب الآخر**. يتعين، إذن، **النظر** الى **الليبرالية الجديدة** باعتبارها **انعكاساً لعمق الأزمة** في النسق الرأسمالي العالمي وتمثل **إيديولوجية كاملة لإدارة تلك الأزمة البنيوية** [26]. إن **أحد المخارج النظرية** هو هذا **المذهب** الذي **أرتبط** بهيمنة العناصر المحافظة أو تكتلات القوى التي لعب فيها المحافظون دوراً مقرراً. فمع **استمرار** هذه الأزمة **وتفاقم** الأوضاع الاقتصادية بدأ **يترسخ** وعي محدد في أوساط القوى المسيطرة في هذه البلدان بحقيقة **الفشل** الذي منيت به فلسفة إدارة رأسمالية الدولة الاحتكارية التي وضع أصولها الاقتصادي الإنكليزي المعروف **كينز**. لقد كانت **الوصفة الكينزية عاجزة** عن **مواجهة** الأحداث المعقدة التي جرت في بداية السبعينات بسبب **عجز** جهازها المفاهيمي عن **تقديم تفسيرات** منطقية مقبولة للقضايا والصعوبات التي ارتبطت بالأزمة المذكورة، وبالتالي **عدم قدرتها** في **صياغة** حلول تتجاوز الأزمة المذكورة [27]. يتعين التأكيد، اذن، على أن السياسات الكينزية، التي استندت الى تدخل نشيط للدولة في الحياة الاقتصادية، قد حققت نجاحات ملموسة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. غير أن **الأدوات** التي استخدمتها تلك السياسة لم تستطع **كبح** جماح التضخم أو على وجه الدقة لم تستطع **مواجهة** أزمة الكساد التضخمي وما رافقها من مظاهر، وما **اقترن** بذلك من **تفشي** للبيروقراطية والعسكرة، مما وضع هذه السياسات موضع النقد والمساءلة، وبالتالي بدأت تفقد بريقها لصالح **السياسات الليبرالية الجديدة**.

في **مواجهة** هذه الحقائق، راح **الجناح اليميني** في الفكر الاقتصادي المسيطر في البلدان الرأسمالية **يشن** هجوماً قوياً على الكينزية بوصفها قد أصبحت وصفة " **بائرة** "، داعياً لنبذها والتخلي عنها، وداعياً في الوقت ذاته الى **تبني** سياسة جديدة، وضعت أسسها النظرية في " **مدرسة شيكاغو** " **بقيادة ميلتون فريدمان**، وهي السياسة التي عرفت بمصطلح " **النقدوية** " أو " **مدرسة شيكاغو** " وهو **تيار** ينتمي الى **المدرسة الكلاسيكية الجديدة**. إن هذا التيار حاول جاهداً **العودة** بالرأسمالية الى جذورها الأولى رافعاً **شعاراته** الشهيرة : **الحرية الاقتصادية وأليات السوق الطليقة**، داعياً في الوقت نفسه الى **تقليص** دور الدولة في النشاط الاقتصادي **وإلغاء** الدور الذي تلعبه كمضخة للطلب الفعال، أو من حيث التركيز على ما يسمى بـ " **اقتصادات** العرض " لتنشيط **أليات** النظام [28]. وقد **اقترن** ذلك كله بالهجمة العاصفة للديمقراطية على صعيد عالمي، قادتها القوى المسيطرة في هذه البلدان، حتى **بدا** لمتابع المشهد المتحرك على الأرض **تشكل** مجموعة من المعادلات التي يتعين **التوقف** عندها. فعلى سبيل المثال كان يجري **الإلحاح** على **مساواة** الديمقراطية (كبنية سياسية) بالاقتصاد الليبرالي وبالتالي يمكن كتابة **المعادلة** الشهيرة **: السوق = الديمقراطية**.

ونظراً لأن هذا " **السوق** " الذي يجري التأكيد عليه في هذه الفترة، هو ليس مقولة معلقة في الهواء، بل أن **السوق** المطلوب هو سوق رأسمالي في إطار الرأسمالية، فإنه يمكن كتابة **معادلة أخرى** هي **: السوق = الرأسمالية**.

وإذا كشفنا " **الرابطة** " الوثيقة بين هاتين المعادلتين، نستطيع أن **نستنتج** وببساطة أن " **جوهر** " تلك المعادلات بحسب أطروحات الفكر الاقتصادي المسيطر هو التالي **: رأسمالية = ديمقراطية.**

---

[26] لمزيد من التفاصيل حول ازمة النسق الرأسمالي العالمي قارن: د.صالح ياسر حسن، **الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي – محاولة في فهم الجذور...، مصدر سابق.**

[27] قارن : د.رمزي زكي: **الاقتصاد العربي تحت الحصار**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989، ص 91، كذلك : د.صالح ياسر حسن : جدلية العام والخاص في الأزمة الاقتصادية الرأسمالية الدولية " ***الفكر الديمقراطي*** " ، العدد 1988/14، ص 103 ولاحقاً.

[28] قارن : د. رمزي زكي : الاقتصاد العربي .....، مصدر سابق، ص 91، كذلك م.بيلكا، **المذهب الاقتصادي** .... مصدر سابق، ص 72 ولاحقاً.

وهذه المعادلة **تثير الشكوك** منذ بدايتها. ذلك لأن **التشديد** على **الديمقراطية** في مثل هذه الظروف، **يخلط** الحق بالباطل، على حد تعبير المفكر الاقتصادي المصري الراحل د.**سمير أمين.** فمن ناحية التطور التاريخي كانت **الرأسمالية** كأحد موديلات التطور تحمل **الديمقراطية والقمع** في آن، حيث أن سيادة مبادئ الليبرالية قد **اقترنت** بالتدخل الاستعماري، ولا حاجة للدخول في التفاصيل فتاريخ التراكم البدائي لرأس المال شاهد لا يخطئ على هذه الفكرة [29]. حقاً لقد **حققت** الرأسمالية عبر تطورها التاريخي المديد **شكلاً أو صيغة للديمقراطية**، افضل بالمقارنة مع التجارب التي سبقتها أو رافقتها. غير أن **ديمقراطية المستوى السياسي** ظلت، وستظل كذلك لأسباب تكمن في طبيعة النظام ذاته، تسير **متناقضة** مع **المستوى الاقتصادي**، الذي **لا يمكن أن يكون ديمقراطيا**، لأنه **يرتكن** الى **منطق الملكية الخاصة والمنافسة**، التي لا يمكن أن تكون ديمقراطية أصلاً، لأن **القانون الاقتصادي** المحرك للنظام لا يجري **تحقيقه** بين أطراف العملية الاقتصادية باتفاق سادة " جنتلمان "، بل **عبر عمليات صراع ومنافسة ضاربة وإبتلاعات متواصلة**. هذا هو المنطق الموضوعي لعمل القوانين الناظمة للتشكيل المذكور وليس من اختراع خصومه الفكريين. إن النمط الرأسمالي **لا يفرض** الديمقراطية ، فرضاً بل لقد تم **التوصل** إليها **عبر مساومات تاريخية** بين القوى المتصارعة، وكانت هذه **الصيغة معمدة بالدم والتضحيات الجسيمة**. غير أن التشكيل الرأسمالي قد خلق **مجموعة** من **الميكانيزمات الاقتصادية** وغيرها تجعل أفراد المجتمع لا يشعرون بالاضطهاد المرافق للتناقض الناشئ بين المستوى السياسي (**الديمقراطية**) والمستوى الاقتصادي (**الملكية الخاصة والمنافسة بصيغتها التقليدية أم المعاصرة**) وذلك بفضل **ظاهرة الاغتراب** التي تحكم جميع أوجه الحياة الاجتماعية والوعي [30].

ولاشك أن إصرار المؤسسات الدولية المتخصصة (**صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية**) والحكومات في البلدان الرأسمالية المتطورة من خلال التبشير بالديمقراطية صنواً لاقتصاد السوق وحصيلة للتحرير الاقتصادي الليبرالي والتأكيد بأن الديمقراطية سبب ونتيجة معاً للنمو الاقتصادي في إطار الليبرالية الاقتصادية، إن هذا الإصرار **مناهض** لحقائق التاريخ الصارمة. فالتاريخ الاقتصادي **غني** بالدروس والعبر المناقضة لمقولات الصندوق والبنك الدوليين بصدد **ديمقراطية** التحرير الاقتصادي الليبرالي، ذلك لأن **الثورة** الاقتصادية الرأسمالية **والتنمية** قد **تحققتا** في **غياب الديمقراطية والتعددية** منها تحديداً في **ألمانيا** زمن **بسمارك** وفي **فرنسا** زمن **نابليون الثالث** وفي **اليابان زمن الميجي**. كذلك فإن **التجارب الجارية** للإصلاح الاقتصادي في العديد من البلدان العربية والنامية وتجارب النمو العارم في إطار الرأسمالية أو الليبرالية الاقتصادية في **البرازيل** وبعض دول امريكا اللاتينية الأخرى وكذلك في دول الجنوب الأسيوي قد **اقترنت** تحديداً بغياب الديمقراطية **وتواصل** النزعة السلطوية [31]. وإذا كانت **الليبرالية الجديدة** ، بطبعتها المتطرفة، على الصعيد العالمي هي **وسيلة** الرأسمالية المعاصرة لرفع متوسط معدل الربح بهدف إعادة الحيوية لتراكم رأس المال والنفي الجزئي لتناقضاتها الداخلية، فإن **تطبيقها** في " **البلدان النامية** " يعني، من بين أمور عديدة، **السعي لاحتواء هذه المناطق وابتكار أليات جديدة للهيمنة والاستغلال** تمكّن الاحتكارات المتعدية الجنسية والبلدان الرأسمالية المتطورة في **خلق " فائض قيمة تاريخي جديد** " يمول جزئياً **علاج تناقضات تصدع دولة الرفاه ونظم الديمقراطية الاجتماعية** بعد فشل الليبرالية المعاصرة في قلاع رأس المال في علاج هذا التصدع وتناقضاته [32].

---

[29] لمزيد من التفاصيل راجع الدراسة الهامة لأريك هوبسباوم : **عصر رأس المال**. ترجمة د.مصطفى كريم، دار الفارابي، بيروت 1986.

[30] قارن : فالح عبد الجبار : من تاريخ مفهوم الاغتراب، " **الفكر الديمقراطي** "، العدد 1990/11، كذلك: سمير أمين، **قضية الديمقراطية** ..... مصدر سابق، ص 12.

[31] لمزيد من التفاصيل أنظر الدراسة الهامة : لؤي أدهم، الإصلاح الاقتصادي واستهداف السوق (إشكالات نظرية أساسية وإشكالات تطبيقية عربية) – " **النهج** " العدد 42/شتاء 1996، 45 ولاحقاً.

[32] نحن مدينون بصياغة هذا المصطلح الى الأستاذ أنور عبد الملك. قارن **:** أنور عبد الملك**: تغيير العالم.** سلسلة عالم المعرفة (95)، الكويت، نوفمبر 1985.

بعض تجليات الخطاب الليبرالي الجديد وتطبيقاته الملموسة

أولا: الخصخصة – حصان طروادة الجديد ..أو الوصفة السحرية لحل كل مشاكل التنمية !

لقد **ارتبطت** مفاهيم الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية بإشكالية مهمة أخرى هي **الخوصصة أو الخصخصة privatization** [33] حيث **يلاحظ** أن الخطاب الليبرالي الجديد ومنذ عدة عقود **روج ويروج** لهذا المفهوم دون مساءلة، كأنه **مسلمة** من مسلمات الفكر المذكور لا تحتاج الى مناقشة، وإنما يتعين **النظر** إليه في **إطار** التحولات الفكرية التي جرت في الاقتصاد السياسي المهيمن في البلدان الرأسمالية المتطورة. ولا يمكن **فهم** تلك التحولات الفكرية بمعزل عن التحولات الفعلية التي جرت في الحقل الاقتصادي والتي أدت الى أن **تتقدم** مفاهيم الانفتاح والخوصصة كمفاهيم مفتاحية للخطاب المذكور التي قدمها كضرورات لابد منها.

وإذا أردنا فهم الخصخصة **وصعود** المفهوم المذكور الى **المقدمة** في الخطابات المعاصرة، يتعين علينا **التأكيد** على **دراستها** كظاهرة مركبة **تستمد** زخمها من **تفاعل** عوامل متنوعة ومعقدة في أن. إنها باختصار، **ترتبط** شديد الارتباط **بتفاعل مجموعتي العوامل الداخلية المتبلورة في اقتصاد معين والمتفاعلة مع مجموعة العوامل الخارجية الناشئة في الاقتصاد العالمي واتجاهات تطوره ذات البعد الكوني**. ولا ينبغي فهم هذا التقسيم الى مجموعتي العوامل وكأنهما متقابلين، بل من خلال **جدل** العلاقة بينهما، في وحدتهما وصراعهما.

بصدد **العوامل الخارجية**، الدولية البعد، يمكن **الانطلاق** من **فرضية** أن الخصخصة **مرتبطة** بمجمل **التغيرات** ذات البعد الكوني، والذي يهمنا هنا **التغيرات** على الصعيد الاقتصادي. إنها تلك **التغيرات والتطورات الحاصلة في قسمة العمل الدولية الرأسمالية المعاصرة** والاتجاهات الجديدة المتوضعة في الاقتصاد العالمي. وباختصار، يمكن القول أن **النمط الراهن** من تقسيم العمل المذكور **يعاني** منذ بداية السبعينات، من القرن العشرين، من **أزمة عميقة** ترتبط بضرورة **البحث** عن **مخارج وأنماط** جديدة من الصناعات القاطرة للنمو في البلدان المتطورة وعن **قوى اجتماعية** في " البلدان النامية " تشكل " **القوى القائدة** " للتحولات اللاحقة [34].

إن **تعمق** الأزمة **والتدويل ثم العولمة بطبعتها الرأسمالية** المتعاظمة للعملية الإنتاجية وما يرافقها من **أخطار** أدت، وتؤدي، الى **تقليص** الحوافز على الاستثمار الإنتاجي **دافعة** للبحث عن **توظيفات** في مجالات تتخطى العملية الإنتاجية المباشرة (اللجوء الى المضاربات المالية). يستطيع المتابع أن **يشهد** وبسهولة تلك الموجات من الحركات المتواترة والضخمة للرساميل وهي **تبحث**، يائسة عن **توظيفات** مضارباتية. ونظراً لأن دائرة رأس المال المالي كانت **تنمو** بوتيرة أسرع من دائرة الإنتاج التي **ظلت** راكدة أم تتقدم ببطء ملحوظ، فقد أدى ذلك الى **ضرورة** القيام بعملية " **تطهير** " للتغلب على الوضع هذا، وقد **تمثل** ذلك بالأزمات العاصفة والتطهيرية التي شهدتها البورصات في مختلف البلدان المتطورة. لقد **كسب** رأس المال طابعاً عالمياً مستقلاً عن النظم الإنتاجية الوطنية وبالتالي أخذ الطابع الوطني (أي المحصور ضمن بقعة

---

[33] منذ البداية، لم يتم نحت مصطلح بالعربية يقابل مفهوم privatization، حيث نعثر في الأدب الاقتصادي المكتوب بالعربية على تعابير من قبيل : الخوصصة، التخصيص، الخصخصة ..... الخ. إن عدم التوصل الى صياغة دقيقة لهذا المفهوم باللغة العربية يعني أننا لم نع على وجه الدقة المضامين الفعلية العملية لهذا المفهوم.

[34] قارن : د.صالح ياسر حسن، موضوعات حول الاتجاهات والآليات الجديدة في القسمة الدولية الرأسمالية للعمل " **دراسات عربية** " العدد 1985/4، ص 36 ولاحقاً.

جغرافية محددة) للنظم الإنتاجية بالتلاشي أو التضاؤل ليحل محله نظام إنتاجي ذو بعد عالمي [35] الأمر الذي **تطلب إعادة النظر** في **التحالفات** الاجتماعية الوطنية البحته **وخلق** الشروط لظهور قوى جديدة من صلب الطبقات المسيطرة (وليس من خارجها) لملء المكان الجديد في التقسيم الدولي المذكور.

وبحسب هذه الرؤية، يتعين الإشارة الى أن **طبيعة** القوى الجديدة في بلدان **"منطقة التخلف"** يجب أن *تتفق* مع **التحولات** في تناسب القوى على صعيد البلدان الرأسمالية المتطورة وداخل **بنية** قواها المسيطرة (صعود الصقور المحافظة) وسعيها للبحث عن أشكال وصيغ جديدة من التحالفات على المستوى العالمي. لقد **ارتبط** هذا التطور بالملموس بالفكر الليبرالي الجديد الذي طرح **إشكالية التخصص** في ظل أزمة اقتصادية عميقة، دولية ومحلية. لقد تم **خلق الشروط** لمثل تلك التحولات التي جرت الاشارة إليها سابقاً، من خلال **وسائل** متنوعة، من بينها بل أهمها، **إغراق " البلدان النامية " بمديونية هائلة تبلغ أرقاماً فلكية** [36]، وفرت للبلدان الرأسمالية المتطورة ومؤسساتها الدولية المتخصصة **إملاء شروط " التحويل " المطلوبة**. وقد تم ذلك من خلال **تطبيق** ما يسمى ببرامج **"التكييف الهيكلي"** على وجه الخصوص [37]، والتي سيجري الحديث عنها لاحقاً. وفي إطار **السعي** لخلق **" الإطار النظري"** المقبول **للتحول** نحو **الخصخصة** جرى **الترويج** في الخطاب الرسمي للمؤسسات الدولية الرأسمالية المتخصصة، وفي الفكر الاقتصادي المسيطر، لأطروحة قوامها أن **المسؤول** الأول عن **أزمة** التنمية في البلدان النامية **وانحباس** أفقها وما رافقها من **تداعيات** هو **قطاع الدولة** (طبعاً بدون تعيين هويته ومضمونه بهدف خلط الأوراق) وبالتالي يتعين **تحجيم** نشاطه وخلق الشروط، عبر إجراءات ملموسة، ضمن برامج التكييف المذكورة، لدور جديد، قيادي، للقطاع الخاص لينجز مشروعه التاريخي وبرامجه التحويلية. وهذا يعني ان برامج التكييف هذه ليست نابعة من الحاجات المحلية للبلد المعني بل هي "ابن شرعي" لوصفات المؤسسات المالية والنقدية الرأسمالية و "منظريها" الجالسين في غرف مكيفة !.

لقد **ارتبط** هذا الواقع بحقيقة أخرى، على الصعيد الدولي، تمثلت **بانهيار نموذج التطور**، وبالتالي المشروع التاريخي في بلدان أوربا الشرقية والوسطى (بما فيها الإتحاد السوفياتي سابقاً)، وبالتالي **انهيار** ذلك المشروع الذي كان قطاع الدولة **يلعب** الدور القيادي والمقرر فيه. وقد **اقترن** ذلك بهجوم شنه الرأسمال المحلي والدولي في هذه البلدان **لإعادة تفكيك** قطاع الدولة **وبيعه** الى القطاع الخاص بأثمان بخسة !

نحن، إذن، **شهود "حقائق جديدة"** فتحت الأبواب أمام القطاع الخاص لأن **يملي** شروطه تحت حراب المؤسسات الدولية المتخصصة وشعاراتها البراقة (حول الخصخصة وجدواها) وليس انطلاقا من حقائق التطور والذي **تستحث** (أو لا تستحث) أن يتبوأ هذا القطاع مركز القيادة الفعلية للتنمية كوريث **"شرعي"** للقطاع الحكومي الذي **عجز** عن **أداء** دوره الفعلي في هذه السيرورة المعقدة. ولابد من الاشارة هنا الى **أن الدور القيادي لأي قطاع لا يقوم على محاججة إيديولوجية صارخة بل على أساس دراسات عيانية ملموسة تنيط بهذا القطاع أو ذاك دوره الفعلي، الحقيقي، وليس المفترض في أذهان صائغي الخطابات المصممة لكل المقاسات.** ومن هنا أهمية **تجاوز** الجدل حول دور كل من القطاعين العام والخاص من

---

[35] قارن : عبد الله الحريق، تأملات في تطور النظام الرأسمالي العالمي منذ 1945، " **الفكر الديمقراطي**" العدد 1990/12 ، ص 21 – 24.

[36] قارن **:** د.صالح ياسر حسن، أفاق المديونية الخارجية للبلدان العربية، **"جدل "** ، مصدر سابق، ص 156 – 199. وبنهاية عام 2020، بلغ الدين العالمي **226** تريليون دولار، مسجلاً أكبر زيادة في عام واحد منذ الحرب العالمية الثانية، وشكل الاقتراض من قبل الحكومات أكثر بقليل من نصف الزيادة البالغة 28 تريليون دولار، مما رفع نسبة الدين العام العالمي إلى مستوى قياسي بلغ 99% من الناتج المحلي الإجمالي. لمزيد من التفاصيل قارن: **الدول الأكثر مديونية في العالم.** متاح على الانترنيت على الرابط التالي: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1533328

هذا مع العلم ان إجمالي الدين العالمي بلغ مستوى قياسياً قدره **348 تريليون دولار** في نهاية عام 2925 بزيادة سنوية تُقدر بـ 29 تريليون دولار عن عام 2024. وفقاً لبيانات معهد التمويل الدولي (IIF) شكلت هذه القفزة الأسرع منذ جائحة كورونا (2020).

[37] قارن: صالح ياسر حسن، أفاق المديونية الخارجية للبلدان العربية....، المصدر السابق، ص 175 ولاحقاً، وكذلك ي.كوليج، **معضلات سياسة التكييف في العالم الثالث**. المعهد البولندي للشؤون الدولية، وارشو 1990، ص 107 ولاحقاً.

Jan Kulig, *Dylematy polityki dostosowawczej w Trzecim świecie*, PISM, Warszawa 1990.

خلال التغلب على "المسلمات" الشائعة بأن القطاع العام يعني الخسارة وأن القطاع الخاص يعني الربح وبالتالي يجب المباشرة بخصخصة فورية، إذ أن الواقع يشير الى وجود أمراض اقتصادية تنتاب كلا القطاعين، ويتعين العمل على تجاوزها بدل الانشغال في "حرب المتاريس" بشأن مَن يتحمّل المسؤولية.

ويتعين الإشارة كذلك الى أن **الخصخصة** والمناداة بها ضمن "الحملة العالمية" التي انطلقت منذ أواخر سبعينات وبداية ثمانينات القرن العشرين تأتي عقب **عقود من الإنفاق** بسخاء على تطوير الهياكل الارتكازية من قبل الدولة والذي رافقه **استنزاف** متواصل لقطاع الدولة من قبل الفئات الاجتماعية التي أنتجها التطور التبعي (**الفئات البيروقراطية والطفيلية**) ومن القطاع الخاص الرأسمالي [38]. كما يمكن تسجيل تراجع ملحوظ، منذ فترة غير قصيرة، في مستوى الاستثمار العام في الصناعة التحويلية، وهذا ناجم عن عوامل عديدة، من بين أهمها الإنفاق المتعاظم على العسكرة وإشباع الحاجات الأمنية المتنامية باستمرار [39].

هكذا، إذن، أوصلت القوى المسيطرة في البلدان النامية تطور القوى المنتجة في قطاع الدولة الى **مأزق** والى " **نضج**" في القطاع الخاص، مما يعني **وصول عتبة الارتداد** الى مداها "المنطقي" ببروز دور القطاع الخاص ذاته. وهكذا إذن يؤدي **مأزق تطور** نموذج رأسمالية الدولة الى نتيجته المنطقية المتمثلة **بانفجار** تناقضاته الداخلية وضرورة اتخاذه لصيغة جديدة لا تؤدي الى سقوط النظام بل اتخاذه صيغة أخرى !

على أن هذه الملاحظات لا تلغي حقيقة مهمة جداً هي أن **الخصخصة** تقدم لنا وكأنها **ضرورة موضوعية** ومن دون إثارة السؤال الحاسم وهو: هل إمكانية فعلية – وليست مفترضة – للتحول باتجاه التطور الرأسمالي الذي يلعب فيه القطاع الخاص الدور القيادي المقرر ؟

برامج التكييف – "الإنجيل الجديد" !
عناصر إستراتيجية جديدة عالمية البعد

منذ **أوائل عقد الثمانينات من القرن العشرين** وبرامج **التكييف الهيكلي** – التي توضع تحت يافطة عريضة هي **برامج الإصلاح الاقتصادي** – الرامية الى **اعتماد الليبرالية الاقتصادية** واستهداف اقتصاد السوق **تكتسح** الكثير من البلدان في العديد من قارات عالمنا المعاصر.

تتضح **أهمية** هذه الظاهرة في **عدة** جوانب **أولها** أن "الإصلاحات الاقتصادية" التي تأخذ بها العديد من البلدان **تشترك** في الفلسفة والغايات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ تهدف كلها الى اعتماد السوق محوراً للنشاط الاقتصادي وألية لممارسته ولتوجيهه وإن اختلفت هذه الإصلاحات من حيث الاتساع والعمق والمراحل الزمنية والأكلف المترتبة على تطبيقها. كما إن الإصلاحات الاقتصادية **تسعى** الى **تضييق** دور الدولة الاقتصادي وإعطاء القطاع الخاص الأولوية في السياسة الاقتصادية، وذلك بمنحه مختلف الحوافز والمزايا الضريبية والمالية والتجارية، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية ومتعددة الجنسية.

---

[38] قارن : د.عصام الزعيم : دمج الاقتصاد العربي كولونيالياً وتأخر دمجه نيوكولونيالياً : الخصوصية العربية، "***جدل***" العدد 1992/3، ص 33 ولاحقاً.

[39] يقدر الأستاذ محمد حسنين هيكل أن البلدان العربية أنفقت على مشتريات السلاح خلال ربع القرن الأخير ما يقارب تريليون أي 1000 مليار دولار. أنظر محاضرته الموسومة " الدور المنتظر لمصر في القرن الـ21 "، والمنشورة في "***القدس العربي***" في يومي 29 – 30/تشرين الأول (أكتوبر) 1994. هذا مع العلم ان قائمة أكبر 10 دول مستوردة للسلاح في العالم، بين عامي 2016 و2020، 5 دولة عربية وفق تقرير نشره في عام 2021 معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام؛ وهي السعودية (المرتبة الأولى)، ومصر (3)، والجزائر (6)، وقطر (8)، والإمارات (9). علما ان الانفاق العسكري العالمي ارتفع الى مستويات غير مسبوقة ارتفع الإنفاق العسكري العالمي إلى مستويات غير مسبوقة. ففي عام 2024، بلغ مستوى قياسيًا قدره 2.7 تريليون دولار، و .,8 تريليون في عام 2025.

يتعين، إذن، **التوجه** الى الخطاب الليبرالي الجديد ومشاريع التكييف الهيكلي التي صاغتها المؤسسات الدولية المتخصصة ورؤيتها ليس **كمحاولة لحل أزمة** البلدان النامية، بل **كعناصر أساسية لإستراتيجية عالمية البعد لتكييف تلك البلدان للظروف الجديدة الجارية في الاقتصاد العالمي.**

ولكن قبل ذلك يتعين **الإشارة** الى **مفارقة** جديرة بالتوقف وهي أنه في الوقت الذي **حاولت** البلدان الرأسمالية المتطورة **مواجهة** الأزمة الاقتصادية داخلياً من خلال الليبرالية الجديدة والاتجاه نحو السياسات النيوكلاسيكية المحافظة التي تؤمن بالآليات المنفلتة لقوى السوق والحرية الفردية والعمل على إضعاف تدخل الدولة وتغيير علاقتها بالقطاع الخاص، مما كان **يعني** في نهاية المطاف **تراجعاً** عن الكينزية، فإن **الرأسمالية العالمية – وعبر مؤسساتها الدولية المتخصصة – حاولت على الصعيد العالمي أن تحل أزمتها من خلال العودة الى الكينزية خلال الفترة (1973 – 1982)، حينما اعتمدت سياسة القروض السهلة وبكميات هائلة الى البلدان النامية، حتى أصبحت أنشوطة المديونية وتفاقمها لتنفجر في أزمة عميقة أخرى، من أهم العتلات لإدماج هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي المتطور على أسس أكثر "حداثة" .**

وبهدف **تفكيك** الخطاب الليبرالي الجديد **وتحديد** عناصره الأساسية، هناك **ضرورة لتحديد المصادر الفكرية** التي **صاغت** ليبرالية التكييف. وباختصار يمكن تحديد **نوعين أساسيين** من هذه المصادر [40]:

* **النوع الأول**: ويضم تلك **الأفكار المحددة التي أتفق عليها واضعوا التقرير الشهير المعروف باسم "تقرير بيرسون"** المعروف على صعيد عالمي باسم **"شركاء في التنمية"**، والذي تجري الإشارة إليه بتهكم باسم **"شركاء في تشويه التنمية"**. إن أهمية وخطورة هذا التقرير تكمن في أنه **صاغ ولأول مرة،** وعلى أساس عالمي، **الأسس** التي يتوجب على "البلدان المتخلفة" أن تعتمدها عند تعاملها مع الاستثمارات الخاصة الأجنبية.

* **النوع الثاني**: ويتمثل بتلك **الشروط والمبادئ التي طورتها المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة، وأساساً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول كيفيات التعامل مع "البلدان المتخلفة".**

إن هذه **الشروط والمبادئ** تعتبر من ضمن **الأسلحة الفعالة،** بل قل الخطيرة التي **اعتمدتها** البلدان الرأسمالية المتطورة **لتسهيل** مهمة اختراقها للبلدان "المتخلفة" **وتشديد** استغلالها لهذه البلدان ضمن السياقات العامة للإستراتيجية التي رسمتها القوى المسيطرة للخروج من الأزمة بأقل الخسائر وعن طريق تحميل أعبائها على " الآخرين".

يمكن للمرء أن يؤكد بأن هذين **المصدرين** مثلا، سوية، **بلورة واضحة لأول مشروع أممي يصوغ رأس المال العالمي**. وتكمن أهمية هذا المشروع في **إعادة صياغة علاقة بلدان "الشمال" ببلدان " الجنوب " وإرسائها على أسس جديدة، واضحة ودقيقة.**

ومنعاً لأي التباس لابد من **التأكيد** على أنه ومنذ نشأت الرأسمالية كنظام عالمي، وهي تسعى دائماً لأن **تخضِع** العالم لمتطلبات نموها وشروط حركتها. وكان **"تكييف"** الأجزاء غير الرأسمالية في مختلف أنحاء العالم كي **تتلاءم** مع الحاجات المتغيرة والأزمات المختلفة للمراكز الرأسمالية شرطاً ضرورياً ولازماً لاستمرار النسق الرأسمالي العالمي. ولهذا فإن مصطلح **"عمليات التكييف"** الذي يجري الترويج له، منذ فترة طويلة، في كتابات المنظمات الدولية الرأسمالية المتخصصة، لا يشير الى ظاهرة جديدة، بل هو في حقيقة الأمر يعبر عن ظاهرة قديمة، قدم النظام الرأسمالي نفسه، **تعاد صياغتها** على أسس جديدة.

من الضروري الإشارة الى أن **العناصر الأساسية** في برامج التكييف المعتمدة من المؤسسات الدولية المتخصصة متشابهة غير أن **الإجراءات** السياسية الملموسة **تختلف** من بلد لآخر **بحسب طبيعة وحجم الدَيْن والظروف لملموسة.**

يفهم صندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، **عمليات** التنمية في البلدان النامية في **ضوء** الأطروحات الأساسية للنظرية النيوكلاسيكية أو **الكلاسيكية الجديدة**. وبدون الدخول في تفاصيل هذه النظرية يمكن

---

[40] لمزيد من التفاصيل قارن : د.رمزي زكي، **الليبرالية المتوحشة. ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة**. دار المستقبل العربي، القاهرة 1993، ص 187 ولاحقاً.

القول أن ما يتمتع بأهمية استثنائية، في هذا المجال، هو **مفاهيم التوازن** (الداخلي والخارجي)، وتوجيه السياسة الاقتصادية عن طريق السوق والنشاط الخاص وعبر منافسة حرة، غير مقيدة وغير محدودة، **وإحلال تام** لـ "عوامل الإنتاج" لبعضها وكذلك " تعويض " تلك العوامل وفقاً للإنتاجيات الحدية.

إن برامج التكييف الاقتصادي التي عادة ما **"يقترحها"** الصندوق ويلتزم البلد المدين بتطبيقها إنما تتضمن **محاور أساسية**، يشتمل كل منها على **بنود** معينة هي عبارة عن **إجراءات** محددة [41]. وبالقدر الذي يتعلق بموضوعنا فإن **أهم** الإجراءات تلك هي **إصرار** الصندوق على **إعادة النظر بدور القطاع العام** (أو قطاع الدولة) في عملية التنمية باعتباره، المحرك الرئيسي لها. ونظراً لأن الصندوق يعيش الهاجس الدائم المتمثل بالعجز العام، فإنه ينظر الى **دور ووظيفة** هذا القطاع **انطلاقا** من فكرة العجز. وفي هذا المجال **يصوغ** الصندوق **الأطروحة التالية**: بما أن عجز المنشآت العامة (بحسب تسمية الصندوق) أصبح في كثير من البلدان أهم عناصر العجز الكلي، لهذا فإن الجوانب الرئيسية في التكييف الهيكلي هي إعادة تقدير ما إذا كان مقدار هذا العجز ما يبرره اليوم [42]. وإذا ما وضعنا هذه الأطروحة موضع التطبيق العملي فإنه يمكن القول أن **الهدف** الإستراتيجي للصندوق في هذا المجال يتمثل في **تقليص نمو القطاع المذكور وقصر نشاطه على المشروعات العامة وبيع مشروعاته الى القطاع الخاص.**

ومن المهم الإشارة هنا الى أن المؤسسات المالية والتمويلية الدولية **تتدخل** تدخلاً مباشراً وحاسماً في **صياغة** برامج التكييف أو "الإصلاح الاقتصادي". ولكن ما يميز هذا **التدخل** هو أن **ممارسته تتم في جو من الكتمان الشديد** . ولعلها **مفارقة** من مفارقات نظام التوسع العالمي المجدد للعسف الإمبريالي أن **أقوى** مؤسساته المالية والتمويلية (أي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، مورداً وسلطاناً ومهابة وتأثيراً حاسماً في تقرير الإصلاح الاقتصادي على صعيد العالم بأسره، **تعتمد السرية شرطاً للتفاوض** مع الحكومات حول الإصلاح المذكور، **وترفض الشفافية** في المشاورات معها !

برامج التكييف - الإشكاليات النظرية والتطبيقية-

بعض الملاحظات الانتقادية

ميلاد السؤال عن **جوهر برامج التكييف** يمثل ولادة لفعل المعرفة المتولد عن **شغف "بسطاء"** الناس في بلداننا بأن **تعرف** حقيقة ما كان يقال لنا عن هذه البرامج، التي **حُولت** الى طلاسم مستعصية على الحل، أو أنها **أشبه** بحكايات تعود الى زمان آخر وعالم آخر. ولهذا فإن **هدف** هذه الفقرة هو **استنطاق** برامج التكييف المذكورة والكشف عما كان **مسكوتاً** عنه أو **"منسياً"**. ولهذا فإن هذا الاستنطاق سيكون بمثابة **نوع** من **التأويل** يسعى الى **"خلخلة"** تلك البرامج و **"مشاغبتها"** حتى تفصح لنا عن تلك المناطق التي **تمارس** انطلاقا منها كل سياساتها التوسعية وسيطرتها. ولكن **يتعين** علينا، في مسعانا لفك **"طلاسم"** تلك البرامج، أن نكون **حذرين** ويقظين، وذلك لأن **البرامج** تلك مصاغة بطريقة بالغة التعقيد والتمويه الايديولوجي، تريد أن تقول كل شيء ولا شيء ! لذلك فإن الجهد في هذا المجال، لا ينبغي أن **يتوقف** عند الحدود الظاهرية لنصوص تلك البرامج، بل ضرورة طرح **أسئلة** عن المضامين الفعلية، لكي **تكشف** عن حقيقتها وجوهرها الفعليين، أي **فتحها** نحو أفق التفكيك والمساءلة والنقد. إن **السؤال** الذي تطرحه **التجارب الملموسة** ليس فقط هو هل **استجاب الخطاب** والبرامج التي **"أقترحها"** صندوق النقد الدولي للواقع الاقتصادي لبلداننا ولكن كيف ؟ انطلاقا من أي **أدوات**، ما هي **السياسات** التي **اعتمدت** والنتائج الفعلية التي تحققت ؟ **غاية** ما نطمح إليه، في هذه المعالجة، هو أن لا يطمس فكر صندوق النقد الدولي غايته

---

[41] قارن : محسن س.خان و مالكولم د.نايت، برامج التكييف التي يدعمها الصندوق، هل تعوق النمو، " **التمويل والتنمية** " عدد مارس/1986، ص 31، كذلك : مانويل جوبيتيات، دور صندوق النقد الدولي في التكييف " **التمويل والتنمية** " عدد يونيو (تموز)/1987، ص 3 ولاحقاً.

[42] قارن : مارسيلو سيلوفيسكي، التكييف في الثمانينات. استعراض القضايا " **التمويل والتنمية**" عدد يونيو/1987.

المعلنة، وعلينا أن لا ننسى، ولو للحظة، أن **الغاية** هي التقدم في معرفتنا الى ما وراء **الضباب** الإيديولوجي الذي خيم ويخيم على تلك البرامج. يقتضي **التحليل الانتقادي، إذن،** عدم الاكتفاء بما يقدم لنا، ذلك أن جملة من المقولات المصاغة بشكل **"بداهات"** تصادفنا أينما اتجهنا في نصوص برامج الصندوق، يتعين علينا أن نردها الى سياقاتها النظرية ونكشف عن جوهرها الفعلي.

1. في مفهوم التكييف

هناك **الكثير** من المفاهيم التي اتخذت مواقعها داخل الجهاز المفاهيمي للاقتصاد السياسي البرجوازي وحفرت لها وجوداً في ذاكرتنا المتعبة التي أرقتها المديونية حتى أصبحت بمثابة **"مسلمات"** تقع خارج النقاش والمساءلة. ومن بين هذه المفاهيم سنقتصر على **مفهوم** واحد هو **التكييف،** وهل تحول الى "كيان" مترسخ على أساس علمي ومعرفي ؟

لو **تتبعنا** الأدبيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي لوجدنا العديد من التعاريف لمفهوم التكييف، لذلك يتعين علينا أن **نعرض** تلك **التعاريف** لكي نلاحظ بعضاً من "الخلافات" داخل أوساط مفكري الصندوق حول المفهوم ذاته.

فهناك من يعتقد بأن **التكييف** هو عبارة عن **"تكييف أنماط الاستهلاك، وإعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الإنتاج اللازمة لاستعادة النمو المتواصل في وجه بيئة خارجية غير ملائمة"** [43].

إن هذا التعريف **يحصر** التكييف، إذن، في **حقلين** اثنين :

- **تكييف أنماط الاستهلاك.**
- **إعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الإنتاج.**

وهناك من يرى عملية التكييف على **مستوى الماكرو – اقتصادي** بأوسع مداه فيعرف **التكييف** بأنه **" عملية توفيق الاقتصاد بحيث يعيش في حدود إمكانياته، ولا يمكن تحقيقه دون تكلفة، سواء دعمه صندوق النقد الدولي أم لم يدعمه "** [44].

إن **"الجديد"** في هذا التعريف هو أن اقتصادات البلدان النامية تطورت خلال الفترة المنصرمة ليس بالاعتماد على إمكانياتها **"الذاتية"** وإنما بإمكانيات **خارجية** آتية عن الإقراض الدولي الذي شح لاحقاً، وبالتالي يجب أن تعيش هذه البلدان في "حدود إمكانياتها". ومن جهة أخرى يجب **الاعتراف** بأن هذه البرامج **صارمة** في متطلباتها وبالتالي **لا تتحقق دون تكلفة اجتماعية،** وإن كانت لا تجري الإشارة إليها أو ان تهمل عن قصد !.

غير أن التعريفين السابقين كانا **يختفيان وراء مسحة علمية وموضوعية،** يتناولان هذه العملية من **جانبها التقني الصرف.** ولكن **نائب الرئيس السابق للبنك الدولي** لا يتركنا نعيش في هذه **"الدوامة"** من الحيرة والقلق فيحسم أمره مشيراً الى **التكييف** هو عبارة عن **"عملية سياسية واجتماعية بقدر ما هي اقتصادية، والوصول الى رأس المال الأجنبي وتخفيض الديّن أمران حاسمان إذا أردنا استئناف النمو"** [45].

وإذا كنا لا نريد قراءة عمومية، مسطحة، لهذه التعاريف، على تنوعها الظاهري، بل مساءلتها حول العناصر الأساسية التي تتضمنها وقيمتها المعرفية، فإن ذلك **يطرح سؤالا** حول **قدرة** تلك التعاريف في أن **تعكس** الواقع الاقتصادي، الذي يضع الصندوق برامجه لتكييفه. ويرتبط بهذا السؤال، **بسؤال آخر** فحواه: **هل كان مفهوم التكييف يدخل ضمن تصور علمي للمشكلات التي تواجهها البلدان المطبقة لهذه**

---

[43] أنظر المصدر السابق، ص 11.

[44] راجع : بيتر هيلر، الفقراء وبرامج التكييف التي يدعمها الصندوق، **"التمويل والتنمية"**، عدد ديسمبر/ 1988، ص 2.

[45] راجع المقابلة مع رئيس البنك الدولي لشؤون إقليم أمريكا اللاتينية. ***"التمويل والتنمية"*** عدد حزيران/1989، ص2.

"الوصفة" أم أنه "يجتهد" في مختلف صياغاته، ليقدم تأسيساً اقتصاديا يؤدلج الممارسة السياسية "التحويلية" للمؤسسات الدولية ضمن إستراتيجية رأس المال الدولي ؟

يمكن القول **ابتداء** أن التعاريف السابقة **قابلة لأكثر من تفسير**، وتستند الى أرضية للتفكيك متعددة الأبعاد، وتسلك **سبلاً** مختلفة للتستر لدرجة تصبح فيها مستويات التواصل المتعارف عليها ملائمة لاختراق جدار تلك التعاريف. نستطيع القول، إذن، أن **لغة التعاريف السابقة تخفي في الحقيقة ما تريد توصيله!** إن، أي تلك التعاريف، **توظف** إذن **مصطلحات وتستخدم تعابير متنوعة الجذور، تنتمي الى منظومات فكرية متنوعة، ولكنها تغلفها بلغة "أكاديمية" شبيهة بلغة "التصوف".** إن المفاهيم المصاغة هنا، وانطلاقا من اللغة المصاغة بها، **غير ناجمة عن تحليل ملموس للسيرورة التاريخية الفعلية للبلدان المدينة إنما عن تصور "منطقي" شكلي لحركة التناقضات وحركة الواقع المادي الملموس**. وبالتالي يمكن القول بأن **كامل البناء النظري** لمفهوم التكييف، والمصاغ في التعاريف السابقة يكون **موضع شك** عندما **نتساءل** عن **قيمته المعرفية**. ولو **دفعنا** النصوص (التعاريف) الى نهايتها المنطقية **وتساءلنا** عن **القيمة المعرفية والأساس المادي الذي دفع صائغي البرامج المصممة من قبل أساطنة صندوق النقد الدولي الى تسمية تلك البرامج ببرامج تكييف الاقتصادات المدينة، وما هي القوى الاجتماعية المستفيدة من التكييف المذكور، وما هي وجهة التكييف و "السكة" التي سيسير عليها القطار الحامل لـ "مشعل" التكييف، لما نطقت تلك التعاريف بشيء.**

هذه **أسئلة بسيطة**، لكنها حارقة على أية حال، ولن نعثر على إجابة لها مهما حاولنا **استنطاق** الخطاب الذي يقدمه لنا صندوق النقد الدولي، لأن هذا الخطاب غير معني بتحسين وعينا بالمشكلات التي نعاني منها، بل إن **غاية** ما يهدف اليه هو **تزييف** ذلك الوعي المتعب والمثقل بهموم بالغة التعقيد والتنوع. نستطيع إذن أن نقول بأن **مفهوم التكييف مفهوم إيديولوجي وليس علمياً**. لماذا هذه الأطروحة ؟ هذا الاستنتاج **مستخلص** من ملاحظة **أن جميع التعاريف إنما تريد تأجيل البحث الملموس في الواقع الملموس بهدف صياغة برنامج محدد للتغلب على المشكلات الفعلية التي تواجهه. تريد التعاريف السابقة، في مسعاها لصياغة مفهوم التكييف أن تنطلق من مسلمات "صادقة " لا يرتقي إليها الشك، صياغات تدور في ذهن إستراتيجيي الصندوق وليس في الواقع الاجتماعي في لحظته الراهنة وشرطه الحاضر وتمييزه المحدد.**

2. برامج التكييف الهيكلي : المرجعيات النظرية والأهداف الفعلية

إذا **انطلقنا** من فكرة أن كل فكر محكوم بشروطه [46]، نستطيع أن نقول بأن **الشروط** التي أنتج في ضوئها فكر الصندوق منظومة برامج التكييف هي **شروط مجتمع رأسمالي متطور**. لهذا فقد **عجز** البناء النظري الذي استند عليه في **صياغة** مفهوم التكييف عن **القبض المعرفي** على الواقع الاقتصادي للبلدان المدينة **وصياغة** برنامج ملموس. وهكذا **اقتلع** "منظرو" الصندوق منظومة مفاهيم من تربتها التاريخية، الرأسمالية المتطورة، وسعوا لاعتمادها كأدوات لصياغة برامج لحل أزمة المديونية العالمية وخاصة أزمة مديونية بلدان " العالم الثالث "، **فبدت** هذه المفاهيم وكأنها صالحة لكل زمان ومكان. والحال أن التاريخ لا يتكرر إلا بملهاة أو بمأساة، على حد قول **ماركس**. ويبدو أن التاريخ هنا **يتكرر** بالصيغتين معا. فالنظرية تعاد صياغتها بشكل مسطح **وتاريخ** الأزمة يتكرر بمأساة سفينة المديونية المتجهة صوب " مثلث برمودا " نحو حتفها الأخير !

[46] قارن : مهدي عامل، **مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني**. الطبعة الثالثة (بيروت: دار الفارابي، 1981).

إن المفكر الاقتصادي المصري المعروف **سمير أمين** محق تماماً حين أشار الى أن **برامج** "التكييف" التي **تفرض** في مثل هذه الظروف **لا تستحق تسميتها**. فهي ليست خطط تحويل الهياكل الإنتاجية لكي **تتفق** مع **شروط** إنعاش الأسواق وتوسيعها، بل لا تعدو أن تكون **تكيفات ظرفية** خاضعة لمنطق **إدارة الأزمة** في الأجل القصير، خاصة لمقتضيات ضمان الربحية المالية لفائض الأموال، ولو على حساب التنمية [47].

وللتدليل على صحة هذه الأطروحة تكفي **الإشارة** الى أن **حجم المبادلات التجارية العالمية لا يزيد على على مبلغ حوالي 3000 مليار سنوياً، فإن حجم التدفقات المالية السنوية يتراوح بين 80 تريليون و 100 تريليون دولار سنوياً، أي 30 ضعف الرقم الأول** [48]. هذا مع العلم أن التجارة العالمية بلغت حوالي 28.5 تريليون دولار في عام 2021، وبحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) أن ذلك يمثل زيادة بنسبة 13 في المائة تقريبا مقارنة بمستوى ما قبل جائحة كوفيد-19 لعام 2019. علما ان هذا الحجم ارتفع الى 32.2 تريليون في عام 2025 [49].

يتعين الآن، بعد هذا العرض البالغ التكثيف للتكييف الهيكلي أن **نتساءل** حول **مشروعية** البرامج المقترحة وجدواها العملية، وهي التي **تستمد** مشروعيتها من الفكر الكلاسيكي الجديد. ومن المفيد التذكير بأن هذه الفقرة ليست مخصصة لنقد الفكر المذكور، لأن ذلك خارج حدود هذه الدراسة ولكن هذا لا يمنع من إثارة بعض الملاحظات هنا، بهدف **تبيان عدم كفاية أدوات التحليل الكلاسيكي الجديد لتفسير واقع البلدان النامية ومشكلاتها الفعلية. وبالتالي قدرته على تقديم حلول لتلك المشكلات**. يمكن للمرء أن **ينطلق** من سؤال بسيط : **لماذا ؟** نجيب باختصار :

- **إن الفكر النيو كلاسيكي لا ينشغل أساساً بقضية النمو**، ذلك لأنه أنتج على أساس تحليل اقتصاد رأسمالي متطور توطدت دعائمه. إذن هو **ينشغل** أساساً بشرح أوضاع التوازن الإستاتيكي للمنتج والمستهلك ويسعى للحفاظ على التوازن المذكور، في حين أن بلداننا **تحتاج** الى نظرية للتنمية.
- **الفكر المذكور أعلاه ينقل مركز الثقل في التحليل من مجال الإنتاج الى مجال التداول**، وعندما يتناول قضية التوزيع لا يتناولها إلا باعتبارها قضية ثانوية، أي بعد تولد الدخول كلياً مهملاً علاقات الإنتاج أصلاً، رغم أنها هي المقررة.

نلاحظ، إذن، **إحداث إسقاط نظري مستخلص من تجارب مختلفة تاريخياً ومكانياً وبشكل فوقي** [50]. إن **المدخل** الذي يعتمده صندوق النقد الدولي بصدد التكيفات الهيكلية إنما **يهمل** الواقع والسمات المميزة للبلدان النامية. فعلى سبيل المثال، لا توجد في هذه البلدان تلك **المتطلبات** التي يفترضها الصندوق ومنظروه، مثل **المرونة** التامة للأسعار وعوامل الإنتاج، وجود **أسواق** متطورة ومتكاملة تسمح بتدفق حر للموارد بين القطاعات وسهولة تعبئة الادخارات عبر معدلات الفائدة وكذلك وجود طبقة من المستثمرين الخواص (طبقة الرأسماليين) ..... الخ. إن الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية الملموسة للبلدان المدينة تكون في غالب الأحيان **معكوس** المنطلقات التي تتألف منها ترسانة النظرية الكلاسيكية الجديدة المتعلقة باقتصاد رأسمالي " صافي ".

إن برامج التكييف **تنظر** الى الوضع الراهن للبلدان النامية المدينة في **لحظة تجليه الخارجية**، اختلال التوازن في ميزان المدفوعات، لهذا فهي **تتجاهل** عامدة جوهر مشكلة هذه البلدان، أي **الأصول التاريخية للوضع الراهن وآليات استمرار ونمو التبعية والتخلف**. إن البرامج تلك إنما **تتجاهل** واقع **فشل** التجارب التنموية التي تنتهجها بلدان " العالم الثالث " في ظل العلاقات التاريخية برأس المال العالمي. وبغض النظر عن " **النصائح** " التي يقدمها الصندوق في برامج التكييف، التي يريد **إضفاء** الحياد عليها والتركيز على جانبها "التقني" الصرف، إلا أن **المسعى** الجوهري لكل "النصائح" تلك إنما **يتركز** على التأكيد على

---

[47] قارن : **سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا**. مصدر سابق، ص 97.

[48] المصدر السابق، ص 96.

[49] لمزيد من التفاصيل قارن:https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/world_trade_statistics_e.htm

[50] لمزيد من التفاصيل حول هذه الإشكالية راجع : د.مصطفى حسن علي، **شركاء في تشويه التنمية**. مصدر سابق.

سراب إمكانية التغلب على مشكلة المديونية وبالتالي **انتهاج** نمط تنموي محدد، دون الاتكال على ما يوفره رأس المال الدولي من رؤوس أموال وتكنولوجيا [51].

إن **القبول** بهذه الأطروحات يعني **بداية** سلسلة جديدة من الشروط التي يطرحها رأس المال العالمي لتحقيق تلك **الديناميكية** التنموية **وتهيئة** المناخ الداخلي اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً بما **يتناسب** ومنطقه في تثمير رأس المال من أجل التراكم. **ويعني** الأمر ببساطة ضرورة إجراء " **تحويرات** " في تقسيم العمل الدولي الرأسمالي المعاصر، تلك " التحويرات " مطالبة **بنقل** التقسيم المذكور الى **طور** جديد يتناسب مع الظروف الجديدة التي يمر بها الاقتصاد العالمي والمجتمع الدولي، لكن مع **الإبقاء على الأسس الجوهرية** للتقسيم ذاته. إن **التعديلات** تلك ينبغي، إذن، أن **تمس** شكل العلاقات الاقتصادية الدولية فقط من غير أن تمس جوهرها، وهو الشيء الأهم [52].

نستطيع أن **نلخص** ما قلناه سابقاً بالقول بأن **الأدوات والمفاهيم النظرية** التي يفكر بها الفكر الكلاسيكي الجديد، عند دراسته للبلدان المتخلفة، هي **نفسها الأدوات والمفاهيم التي أنتجت في ظروف تطور رأسمالي ناضج يواجه مشكلات ومعضلات من طبيعة أخرى**. إن الفكر المذكور حينما **يدعو** الى **استعارة** هذه المفاهيم والأدوات من أجل **تأسيس** الليبرالية واقتصاد السوق في بلداننا لا يسأل نفسه هل يمكن لهذه المفاهيم أن تنتمي الى **شبكة** الآثار الملموسة التي خلفتها فينا السيرورة التاريخية الفعلية التي أنتجت التخلف والتبعية ؟ إنه **يسكت** عن الإجابة مبرزاً إشكاليات أخرى من قبيل أن هذه البلدان **تعيش** نهضة ليبرالية وصحوة اقتصاد السوق كتلك التي عاشتها البلدان الرأسمالية المتطورة في الفترات السابقة. وفي مسعاه المتواصل لبناء **"عمارته النظرية العتيدة"** وتأسيس ممارسته الملموسة في البلدان النامية **يلح** هذا الفكر على **إلغاء** أو شطب الحاضر بدعوى أنه من صنع الدولة ذات "المضمون الاشتراكي" أو "إلغاء" التطور المزعوم أنه اشتراكي، وهو لم يكن يوماً كذلك أبداً. ويبدو أن هذه الحقيقة على "فجاجتها" تجعل الخطاب هذا يجتهد في "قمع" الواقع بمختلف آليات الكبح والصياغات الغامضة.

ومن هنا يمكن القول **أن المذهب الكلاسيكي الجديد (الليبرالي الجديد) إنما هو "فكر سلفي" إن صح التعبير، لأنه يدعو الى مماثلة حاضر بلداننا بماضي الرأسمالية في البلدان المتطورة، دون أن يعي (أو أنه ينقض ذلك أصلاً) اختلاف سيتورات التطور المختلفة ولحظة انطلاق وتطور الرأسمالية هنا وهناك. ومن هنا ضرورة رفض الاستعارة الميكانيكية وبالتالي ضرورة رفض الخطاب النيوليبرالية في تحاليله ورؤيته لمشكلات بلداننا، لأن القبول به وبتحاليله إنما يعني القبول بإعادة إنتاج التخلف والتبعية والسيطرة بطبعة جديدة "متحضرة".**

يسمح **التأمل** العميق في **الأصول الفكرية** التي ترتكز عليها **إيديولوجيا التكييف الليبرالي باستخلاص العديد من الأهداف الفعلية** [53]:

* **خلق جيش احتياطي متزايد من العاطلين عن العمل وتنميته باستمرار في بلدان "العالم الثالث" وبلدان "الشرق أوربية"** التي **تحولت** نحو الرأسمالية، وذلك بهدف **ضمان** خفض معدلات الأجور الحقيقية **وتوفير** عنصر العمل الرخيص أمام الشركات المتعدية الجنسية.
* **"طرد الدولة" من الحقل الاقتصادي وإبعادها كلية عن آليات السوق** مما يفتح الطريق أمام رؤوس الأموال الأجنبية لفرض هيمنتها، من مواقع قوية، على النشاط الاقتصادي المحلي.
* **العمل على التدمير المنتظم والتدريجي للطاقات الإنتاجية المحلية** من خلال **إرغام** البلدان المطبقة لوصفة التكييف على **انتهاج** مبدأ" تحرير التجارة الخارجية " وأساساً تجارة الاستيراد، مما يساعد على

---

[51] قارن : د.صالح ياسر حسن، آفاق **المديونية** ....، مصدر سابق، ص 189.

[52] لمزيد من التفاصيل حول القضية راجع : د.صالح ياسر حسن، **الاقتصاد العالمي كمستوى للتحليل النظري. ملاحظات منهجية ونظرية**، مصدر سبق ذكره؛ كذلك: د.صالح ياسر حسن، **العلاقات الاقتصادية الدولية**. مصدر سابق.

[53] لمزيد من التفاصيل حول هذه الأهداف قارن : د. رمزي زكي : **الليبرالية المتوحشة**، مصدر سابق، ص 208 ولاحقاً.

غزو السلع القادمة من البلدان المتطورة لأسواق البلدان النامية ومنافستها للسلع المحلية، التي **تمتاز** أصلاً بقدرة تنافسية ضعيفة، مما يؤدي الى **تدمير** الصناعات المنتجة لتلك السلع، على الصعيد المحلي.

* **العمل على توفير رصيد كاف من العملات الصعبة** ليس بهدف تمويل عملية التنمية ولكن أساساً لتمويل تحويلات أرباح ودخول الشركات المتعدية الجنسية العاملة في البلدان التي تطبق وصفة التكييف الهيكلي، وكذلك **تمويل** واردات هذه البلدان وكذا تمكين الدولة من تسديد التزاماتها الناجمة عن عبء المديونية الخارجية أساساً.

* **التأثير في العلاقات الاجتماعية من خلال العمل على " خلق " فئات اجتماعية تستفيد من حزمة السياسات التي تتضمنها برامج التكييف الهيكلي.** إن التطبيق " الناجح والمضمون " لتلك البرامج **يستحث**، من بين أمور عديدة، **تفكيك** التحالفات الاجتماعية " التقليدية " والعمل على خلق الشروط لنشوء وتطور **تحالفات اجتماعية جديدة**، تتضمن تلك القوى الاجتماعية التي تدافع عن تلك الحزمة من السياسات الجديدة وتكون أساساً أو **قاعدة** متينة لسلطة الدولة ولها مصلحة فعلية في استمرار تنفيذ برامج " التكييف الهيكلي ".

والخلاصة : إن ثمة لحظة تاريخية حاسمة قد حلّت في تلك البلدان التي تطبق سياسات التكييف الهيكلي ويتعين إبرازها، وتتجلى في حقيقة صارخة قوامها أن القضايا المتعلقة بصنع السياسات الاقتصادية – الاجتماعية وتحديد أفاق التطور اللاحق تكون قد خرجت من تحت قبضة هذه البلدان وباتت اقتصاداتها، منذ هذه اللحظة تخضع الى "قيادة مركزية خارجية"، أي الى المستوى الدولي ممثلاً بمستوى المنظمات الدولية المتخصصة ومانحي القروض والمستثمرين الأجانب.

ولئن كانت برامج التثبيت والتكييف الهيكلي هي "**المشروع التاريخي**" الذي يسعى التحالف الاجتماعي الجديد، الذي **تشكل** على خلفية البرامج تلك، لتوطيد مواقعه والتطلع نحو **الاندماج** في النسق الرأسمالي العالمي والحصول على موقع محدد في تراتيبية هذا النسق البالغ التعقيد، فإن هناك **قاعدة واسعة** من الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية التي **همشتها** برامج التكييف المشار إليها، تحتاج الى **صياغة** مشروعها النقيض، الذي بإمكانه أن يكفل لها **" الانتقال من مملكة الضرورة الى مملكة الحرية "**

وعلى عكس الإيديولوجيا الإقتصادوية التي تدعي أن "السوق" تحكم المجتمع الرأسمالي وأن السياسة تتكيف لاحتياجات هذا التحكم، فإن **نظرة** فاحصة لتاريخ المجتمع الرأسمالي تثبت **حقيقة** مهمة جداً هي **أن السوق لا وجود لها دون دولة تحدد إطاراً ملموساً لعمل القوى الاجتماعية الناشطة ضمن التشكيل التاريخي الملموس، والتي تعطي هذا السوق مضموناً محدداً لفعلها الحقيقي** [54].

لقد **أدى** ما يقارب الثلاثة أو اربعة عقود مما يسمى بالتكييف الهيكلي النيوليبرالي الى **محصلة** قوامها فشل اقتصادي وكوارث اجتماعية. ومع ذلك ينافح "منظروا" الخصخصة والتكييف الهيكلي انهما وصفات ساحرة... يا لخيبة المقاربة عندما تتكئ على الايديولوجيا في جانبها السلبي كأداة لتزيف الوعي !!. ونود الاشارة هنا الى اننا سنقوم، في مقالات لاحقة، بعرض بعض النماذج لتجارب تاريخية للخصخصة على صعيد العالم: من اوربا الى اسيا الى افريقيا ...الخ لكشف حقائق الواقع الذي يفقع العيون.

ففي **أمريكا اللاتينية مثلا**، حيث تم **تطبيق** النيوليبرالية بأرثودوكسية عقائدية، لم يتجاوز النمو الاقتصادي للمرحلة النيوليبرالية أيضا **نصف** ما تم إحرازه بسياسات تنموية تقودها الدولة، حيث لم يكن يقع على كاهل أمريكا اللاتينية ديون في بداية المرحلة اللاحقة للحرب.

ينطلق الباحثون المشار إليهم اعلاه من **فرضية** قوامها ان سياسية الخصخصة الشاملة، والتي صاغها بشكل أساسي اقتصاديون من المدرسة النيوليبرالية، كانت **سياسة متطرفة** تقوم على الخصخصة السريعة لقطاعات واسعة من اقتصادات دول مثل روسيا الاتحادية وبولندا في بداية التسعينات، ودُعمت هذه

---

[54] قارن : سمير أمين، التحالف الوطني الشعبي: ملاحظات توضيحية، "**جدل**" العدد 1992/3، ص 80.

السياسة وبشدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية (EBRD)، حيث كان **الهدف** هو ضمان تحول سريع إلى الرأسمالية قبل أن يتمكن المتعاطفون مع "النظام السوفييتي" من إعادة السيطرة على زمام السلطة.

اما في البلدان الاشتراكية السابقة فإنه وبدلا من الانتعاش الاقتصادي الذي تنبأ به اقتصاديو "المدرسة النيوليبرالية" حصل ركود اقتصادي حاد في الكثير منها يماثل "الكساد العظيم" (1929 – 1932) الذي ضرب الولايات المتحدة وأوروبا في ثلاثينات القرن العشرين، إلا أن الانهيار الاقتصادي والفقر الرهيب اللذان نتجا عن ذلك لم يتم آنذاك تفسيرهما بشكل كامل، كذلك لم يتمكن باحثون عديدون من تفسير سبب حدوث تلك المشاكل في بعض الدول مثل روسيا وليس في غيرها مثل أنتونيا.

فمثلا ينتقد باحثون في جامعة كمبريدج ما كان يردده بعض الاقتصاديين المؤيدين لفرضية قوامها أن الخصخصة الشاملة **Mass Privatization** كانت ستنجح لو أنها طُبقت بشكل أسرع وأوسع حتى مما حصل. من جهة أخرى يقول آخرون أنه على الرغم من كون الخصخصة الواسعة سياسة صحيحة إلا أن الظروف الأولية في دول المعسكر الاشتراكي لم تكن مواتية لنجاح السياسة، ومجموعة ثالثة من الباحثين تقول بأن المشكلة الحقيقية كانت متعلقة بالإصلاح السياسي أكثر من تعلقها بالاقتصاد [55] !.

لقد **أكدت** تجربة **"البلدان الاشتراكية"** حقيقة مهمة وهي أن **خيار الديمقراطية الاجتماعية** بغض النظر عما **ارتبط** به من **مزايا** اجتماعية واسعة، ولكنه مقطوع الجذور عن الديمقراطية السياسية بمعناها المعروف، إنما **أنتج وقاد** الى ديكتاتورية الطبقة وديكتاتورية الحزب القائد ودكتاتورية سكرتيره العام ! في حين أن **تجربة** التحول في هذه البلدان نحو الرأسمالية التي روجت لشعارات الديمقراطية السياسية المقرونة بليبرالية اقتصادية، أي **المفصولة** عن الجوانب الاجتماعية قد **أدت** الى آثار اجتماعية مدمرة وخراب اقتصادي، أي الى **توسيع** دائرة البؤس وإعادة إنتاجه بشكل موسع. وقد أكدت هذه التجربة أن الديمقراطية السياسية المفصولة عن الحقل الاجتماعي **تنتج الاستقطاب الاجتماعي** بكل ما يترتب عليه من آثار ونتائج سلبية.

مع **حلول** النيوليبرالية لم ينمُ الإقتصاد العالمي بشكل أكبر من النواحي الفعلية، ولكن خلافا لذلك تضاعف الاضطراب والمضاربة والديون الخارجية والتبادل اللامتكافئ والاتجاه نحو حدوث أزمات مالية أكثر تكرارا والفقر واللامساواة وبين الشمال الرخي والجنوب المحروم.

ينصح الخطاب الليبرالي الجديد بالتحرير التجاري كصيغة وحيدة ومطلقة لتحقيق الفاعلية والتنمية. وحسب هذه الصيغة، يجب على جميع البلدان إزالة وسائل حماية أسواقها الداخلية، وليس من شأن الفوارق في النمو بين البلدان، مهما كانت كبيرة، أن تبرر الانحراف عن الطريق الذي تحاول تقديمه بدون خيار أخر ممكن.

---

[55] Patrick Hamm, Lawrence P. King and David Stuckler, *Mass Privatization, State Capacity*, Op, cit, p.298-299.